

الرواة المتهمون بالنصب في الصحيحين

د. فايز عبد الفتاح أحمد أبو عمير * ود. محمد عبد الرحمن طوالة **

تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٧/٢/٢٨ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٦/٩/٢٨ م

ملخص

يعرف النَّصْبُ: بأنه بُغْضُ علي عليه السلام وشتمه وتقديم غيره عليه من الصحابة، وقد ذكر عدد ممن ينطبق عليهم هذا الوصف بأن لهم رواية عند الشيخين، فكيف يصح لأمثال هؤلاء أن يروى لهم في هذين الكتابين ويعتمد على حديثهم، في هذا البحث بينا أن علمائنا اختلفوا في حكم الراوي المبتدع بين الرد والقبول، والقبول بشروط، ومذهب الشيخين في الرواية للمُبْدَعين لا يعدو أن يكون ضمن هذه الدائرة، وقد وجدنا أن خمسة عشر راوياً اتهموا بالنصب لهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما، وقد بينا أن معظمهم لم تثبت في حقهم هذه التهمة، وأن من ثبتت في حقهم فقد أخرج له في المتابعات والشواهد، أو مقرونين، أو تعليقاً، أو تجنب من أحدهما، أما من اعتمد منهم في الأصول فإنها شهادة من الشيخين، أو أحدهما بعدم ثبوت هذه التهمة في حقه، ومن ثم عدم وجود أي حرج في الرواية له، وإخراج حديثه في الأصول.

Abstract

"Alnassb" is defined as: the hatred of Ali (May Allah's blessing be upon him) his slander and advancing others of the sahaba on him.

Muslim and Albukhari were accused of narrating to Nawasib. But is it possible for the narrations of the likes of these to be included in the works of Muslim and Albukhari and be relied upon?

In this paper I have shown that our scholars have differed in dealing with devising narrators between jection acceptance and conditioned acceptance.

The doctrine of Muslim and Albukhari is within this field .

This paper has found that fifteen narrators accused of Nassb were quoted in one or both of the sahihs.

The paper shows that most of these accused were not prove to be Nassb.

Those who were prove to be Nassb were either excluded by one of the sahihs and mentioned by the other in comparisons or commentaries or vise versa.

As to those whose narrations have been endorsed this may be considered as a testimony by Muslim and Albukhari that they are innocent of this accusation and thus there is no problem in narrating for them.

مقدمة:

محمود العاقبة^(١)، كما حذر من الابتعاد عنه معتبراً ذلك من الغلو المذموم يؤدي بصاحبه إلى خسران الدنيا والآخرة، وكان من توجيهاته عليه السلام، في هذا الشأن أن حذر من إطرائه حتى يبلغ المسلم إلى أن يخرج من دينه كما فعلت النصارى، فقد قال عليه السلام: "لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم.."^(٢).

عندما وقعت الفتنة باستشهاد عثمان رضي الله تعالى عنه انفتح باب عظيم على الأمة أثر على سير الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية، منها الإيجابي الذي لا يكاد يذكر في الكتابات التاريخية لتلك الفترة،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد؛

فإن الله تعالى أنعم علينا بهذا الدين الذي ارتضاه لنا ولم يقبل منا غيره، وبين لنا سبيل الهداية وسبل الغواية، وكان من خصائص هذا الدين أنه دين متوازن فلا إفراط فيه ولا تفريط، وحذر من الغلو فيه فإنه غير

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة، جامعة جرش الخاصة.
** أستاذ مشارك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

ومنها السلبى الذي طغى على الحياة الإسلامية آنذاك وانعكس على الأمة كلها، فمن تلك الجوانب الإيجابية ظهور حركة علمية نشطة لحفظ حديث رسول الله ﷺ، ووضع القواعد والضوابط التي من شأنها منع الكذب والدس في الحديث الشريف، تماماً كما كان لاستشهاد القراء في اليمامة الأثر الإيجابي في كتابة المصحف وإعادة الجمع الذي سجل تاريخاً مشرقاً حتى يومنا هذا، أما الجوانب السلبية فإن منها ظهور الفرق والطوائف التي ابتدعت في دين الله واتخذت من كتاب الله تعالى وحديث رسول الله ﷺ، سلماً لأغراضها، حتى إذا لم تجد ما يعزز موقفها، أو يشهد لفكرها اخترعت لنفسها حكايات ومرويات ألصقتها بحديث الرسول ﷺ، زوراً وبهتاناً، فكان أن ظهرت فرق مثل الشيعة والخوارج والنواصب والمرجئة..، وإن كان بعضها مثل الخوارج دفع عنها تهمة الكذب فإن فهمهم الخاطئ للكتاب والسنة، وما ترتب على أعمالهم ليساوي الكذب على رسول الله ﷺ، إن لم يكن أعظم.

ولقد حظيت معظم الفرق بالدراسة والتمحيص لرواتها وبيان أحوالهم ومروياتهم ومدى قبولها أو ردها، والذي يهمنا هنا دراسة حركة النواصب من خلال الرواة المتهمين بهذه البدعة، ومقدار مروياتهم وفي حدود بحثنا أن أحداً لم يتعرض لدراستهم من قبل كدراسة مستقلة تجمعهم ومروياتهم وبيان مناهج المحدثين في الرواية لهم، ولما كان الصحيحان أعظم كتب الحديث مرتبة عندنا أهل السنة فإن دراسة أحوال هؤلاء الرواة من خلال هذين السفرين العظيمين يعطينا دلالة كافية وواضحة عن كيفية الرواية عنهم ومقدارها، وبخاصة في هذا الزمان الذي كثر فيه الطاعنون في هذين الكتابين، والمتابع لما صدر حديثاً من كتب ما يسمى كذبا "المتنورون" وكثير من المواقع الإلكترونية والفضائيات، نجد مقدار التشويش الهائل على الصحيحين، وعلى رواتهما المتهمين ببدع، أو طعن في عدالتهم، أو ضبطهم، والتي أصبح يردد

بعض هذه الطعونات العوام فضلاً عن ينتسبون إلى هذا العلم، وكان الخوض في بعض هذه الطعون موجهاً إلى بعض الرواة الذين اتهموا بالنصب مثل حريز بن عثمان، وخالد الفأفاء وغيرهم، وغمز الصحيحين بأن أمثال هؤلاء ممن تعرضوا لعلي ﷺ، بالشتم والسب تملأ مروياتهم كتب الصحاح عند أهل السنة، فكان حرياً أن نستبين عن أحوال هؤلاء الذين تعرضوا لهذه الطعون، وهل صح ما نسب إليهم، وهل صح أن الشيخين قد رووا لأمثال هؤلاء، وما هو موقف الشيخين من الرواية لمن اتهم ببدعة النصب، وما هي مقدار مروياتهم في الصحيحين.

وقد جاء البحث في مبحثين:

المبحث الأول: تعريف البدعة والنصب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف البدعة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف النصب لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: حكم رواية المبتدع.

المبحث الثاني: الرواة النواصب ومنهج الرواية عنهم في الصحيحين.

المبحث الأول:

تعريف البدعة والنصب وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف البدعة لغة واصطلاحاً.

البدعة لغة:

قال ابن فارس^(٣): "الباء والdal والعين أصلان: أحدهما ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال، والآخر الانقطاع والكلال، فالأول قولهم: ابْدَعْتُ الشيء قولاً أو فعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابقٍ مثال، والله بَدِيعُ السموات والأرض، والعرب تقول: ابْتَدَعَ فلان الرَكِيَّ إذا استَبَطَه، وفلانٌ بَدَعَ في هذا الأمر، قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [٩: الأحقاف]، أي ما كنتُ أول. والأصل الآخر قولهم: ابْدَعْتُ الرحلة إذا كَلَّتْ أو عَطِيت، وابدع بالرجل إذا كَلَّتْ رِكْبَتُهُ، أو

عَطِبَتْ وبقي مُنْقَطِعاً...، ومن بعض ذلك اشتقت البدعة". أه

وقال في مختار الصحاح^(٤): "أبدع الشيء اخترعه لا على مثال، والله بديع السموات والأرض، أي مُبدِعُهُمَا، والبدعة: الحدث في الدين بعد الإكمال، واستبدعه: عدّه بديعاً، وبدّعه تَبْدِيعاً: نسبّه إلى البدعة". أه

قال الفيروزآبادي^(٥): "والبدعة بالكسر: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ، من الأهواء والأعمال". أه

إن البدعة لغة الاختراع على غير سابق، والإتيان بشيء جديد لم يسبق إليه المرء، وبما أن الدين اكتمل في قواعده وأسسهِ، فإن أي زيادة، أو إنقاص من هذا الدين هو ابتداع أو بدعة.

تعريف البدعة في الاصطلاح:

الملاحظ من خلال الرجوع إلى كتب المصطلح أنهم لم يعرضوا لتعريف البدعة في غالب الأحيان، ولم يضعوا لها حدوداً فاصلة، يدرك من خلالها المطالع لهذه المسألة معنى البدعة بشكل منضبط، ولذلك نجدهم غالباً ما بدأوا بتقسيم البدعة إلى مكفرة ومفسقة، ومن ثم حكم رواية المبتدع، ثم يضربون أمثلة على أنواع البدع مثل التشيع، والنصب، والإرجاء...، ولعل ذلك راجع إلى اختلافهم ابتداء في معنى البدعة وحدّها، ومن يمكن أن يوصف بهذا الوصف أو لا، إلا أن المحصلة النهائية لهذه الأوصاف يمكن أن تنطبق على هذا الشخص أو ذاك، ونجد هذا واقعاً فعلياً من خلال رواية أصحاب الجوامع والسنن والمسانيد لمن وصفوا بالابتداع، ومن خلال أقوال علماء الجرح والتعديل الذين اختلفوا في الراوي قبولاً ورداً، فلو قالوا - وقد ذهب بعضهم هذا المذهب فعلاً - مثلاً: كل شيعي، أو ناصبي، أو مرجئي، أو قدري، أو خارجي، أو من قال بخلق القرآن...، ترد روايته لأصبح الأمر منضبطاً، لكننا نجدهم اختلفوا في أفرادهم قبولاً ورداً، وكان الرد لمروياتهم لاعتبارات أخرى غير ما رموا به من بدع، فقالوا: إن كان داعية،

أو روى ما يؤيد بدعته، وهذا أيضاً لم يتفقوا عليه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن من رمي بهذه الأوصاف أو غيرها لا تشكل بالنسبة للعلماء ومصنفي حديث رسول الله ﷺ، إشكالية تعتبر في كثير من الأحيان، إلا إذا انضم إليها ما يقطع بتضعيف هذا النوع من الرواة، ونحن نرى أنها ظاهرة صحية لسببين:

الأول: إن المخالفين لهم في الرأي لا تهمهم مخالفتهم لهم الرأي بمقدار ما يهتمهم ما عندهم من مرويات يرجحون أنها واردة عن رسول الله ﷺ، ينبغي أن تكون بين أيديهم، وأيدي من سيأتي من بعدهم، شريطة ضمان عدم كذبهم، وهذا الذي يهتمهم، وإن ذهب بعضهم إلى أن من ثبت في حقهم بعض هذه الأوصاف يعتبر جرحاً في عدالته، ومن ثم ترد روايته.

الثاني: إن الدولة الإسلامية آنذاك يوجد فيها اختلاف رائع في الرأي، سطر على أرض الواقع من مذاهب، وفرق تدل دلالة قاطعة على صحة، وصلاحية، وسعة صدر تلك الدولة في إيجاد، وتشجيع هذه الحركة العلمية الهائلة والتي نبعت منها معظم اختلافات المسلمين الفكرية والفقهية...، وإن حصل ما يعكر صفو هذا الاختلاف بذهاب بعضهم إلى تكفير البعض الآخر، ووصمه بوصف يبقى ملتصقاً به، لا يستطيع التخلص منه، ينعكس عليه وعلى مروياته، وهذا ما حصل مع أمير المؤمنين في الحديث النبوي الإمام البخاري، رحمه الله تعالى.

وقد عرفها ابن تيمية بقوله^(٦): "هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب، ولا استحباب، فأما ما أمر به أمر إيجاب، أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية: فهو من الدين الذي شرعه الله، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك، وسواء كان هذا مفعولاً على عهد النبي ﷺ، أو لم يكن". أه

ويمكن أن يكون أقرب تعريف للبدعة ما قاله ابن حجر^(٧): "هو: فعل ما لم يسبق إليه، فما وافق السنة

فحسن، وما خالف فضلالة، وهو المراد حيث وقع ذم البدعة، وما لم يوافق ولم يخالف فعلى أصل الإباحة.

المطلب الثاني: تعريف النصب لغة واصطلاحاً.

النصب في اللغة:

قال ابن فارس^(٨): "النون والصاد والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على شيءٍ وإهدافٍ في استواء، يقال: نصبت الرُّمَحَ وغيره، أنصِبُهُ نَصْباً، والنَّصْبُ حَجَرٌ كان يُنْصَبُ فيُعبد، والنَّصَائِبُ حجارةٌ تنصب حوالي شَفِيرِ البئر فتجعل عضائد، ومن الباب النَّصْبُ: العَنَاءُ..، ومعناه أن الإنسان لا يزال منتصباً حتى يُعَيَّ، والنَّصْبُ جنس من العَنَاءِ، ولعله مما يُنْصَبُ أي: يُعلَى به الصوت، وبلغ المال النَّصَاب الذي تجب فيه الزكاة، كأنه بلغ ذلك المبلغ وارتفع إليه". أهـ

وقال ابن منظور^(٩): "النَّصْبُ: الإِغْيَاءُ من العَنَاءِ، والنَّصْبُ والنَّصْبُ، والنَّصْبُ الداء والبلاء والشر، وفي التنزيل العزيز ﴿مَسَنِيَ الشَّيْطَانُ نَصْبًا وَعَذَابًا﴾ [٤١: ص]، والنَّصْبُ والنَّصْبُ العَلَمُ المنصوب، وفي التنزيل العزيز ﴿كَانَهُمْ إِلَى نَصْبٍ يُوفِضُونَ﴾ [٤٣: المعارج]، قرئ بها جميعها، وقيل النَّصْبُ الغاية والأول أصح، والنَّصْبُ إقامة الشيء ورفع، قال ثعلب: لا يكون النَّصْبُ إلا بالقيام، وقال مرة: هو نَصْبُ عيني هذا في الشيء القائم الذي لا يخفى علي، وإن كان مُلقًى، ونَصْبُ له الحرب نَصْباً: وضعها، وناصبه الشر والحرب والعداوة مُناصبه أظهره له، ونَصْبُه له". أهـ

التعريف الاصطلاحي للنصب:

ومن هذه المعاني اللغوية وهي قوالب المعاني الاصطلاحية، أخذ مصطلح "ناصبي" أو "من الناصبة"، أو "من النواصب"، أو فيه نصب، وهي تعني الإظهار والمجاهرة بالشيء، أو أنه أتعب نفسه وأرهقها في أمر ذي بال.

قال الذهبي^(١٠): "من تعرض للإمام علي بدم فهو ناصبي، يعزر، فإن كفره فهو خارجي مارق".

وقال أيضاً في ترجمة أبي سلمة خالد بن سلمة الفأفاء^(١١): "وهو من عجائب الزمان كوفي ناصبي، ويندر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيع، وكان الناس في الصدر الأول بعد وقعة صفين على أقسام؛ أهل سنة وهم أولو العلم، وهم محبُّون للصحابة كافون عن الخوض فيما شجر بينهم، كسعد، وابن عمر، ومحمد ابن مسلمة وأمم، ثم شيعة يتوالون وينالون ممن حاربوا علياً، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة، ثم نواصب وهم الذين حاربوا علياً يوم صفين، ويقرون بإسلام علي وسابقيه، ويقولون: خذل الخليفة عثمان، فما علمت في ذلك الزمان شيعة كفر معاوية وحزبه، ولا ناصبياً كفر علياً وحزبه، بل دخلوا في سب وبغض، ثم صار اليوم شيعة زماننا يكفرون الصحابة، ويبرؤون منهم جهلاً وعدواناً، ويتعدون إلى الصديق قاتلهم الله، وأما نواصب وقتنا فقليل، وما علمت فيهم من يكفر علياً ولا صحابياً".

وقال ابن حجر^(١٢): "النصب بغض علي وتقديم غيره عليه".

وذهب بعضهم إلى أن النواصب هم الخوارج^(١٣)، والحق أن شتان ما بين الخوارج، والمرجئة من جهة، والنواصب من جهة أخرى، فإن الخوارج والمرجئة هما حركتان فكريتان تقومان على أصول ومعتقدات خاصة بكل واحدة تركت بصماتها في التاريخ الإسلامي، أما النواصب فهم أقرب ما يكونون إلى حركة انفعالية سلوكية عاطفية نفسية، بعيدة كل البعد عن الفكر، والاعتماد على أدلة وأصول، فهي تقوم على كره رجل حذر رسول الله ﷺ، من كرهه، وعدم حبه^(١٤)، صحيح أنها نشأت في أحضان الدولة الأموية، وشجعت من قبل بعض الخلفاء الأمويين، إلا أن الواقع يشهد أن المسلمين لم يستجيبوا لها وبقيت مقصورة على بعض الخلفاء وأعوانهم، إما تملقاً وإما جهلاً، لذلك نجد أن من ذكر بنصب هم قلة، بل وأحاديثهم كذلك، وهذا يعني - وليس دفاعاً عن واقع - أنهم لم

يكونوا حركة منظمة لها أفكار وقيادات ومعتقدات ودعاة، كغيرهم من الفرق التي ظهرت في العالم الإسلامي، ولم يكتب لها النجاح، أو الرواج داخل المجتمع الإسلامي، الذي يتأثم من كره المسلم وبغضه، فكيف بعلي، رضي الله تعالى عنه، لكن يمكن أن يكون قاسماً مشتركاً بين هؤلاء الثلاثة وهو كره وبغض علي رضي الله عنه، أما الخوارج والمرجئة فكرهم لعلي، رضي الله عنه، ديانة، وأما كره النواصب فهو من باب العصبية والجهل، نعوذ بالله من كلا الاتجاهين.

لكن مع ذلك فقد أشاع الشيعة عن أهل السنة بأنهم نواصب يبغضون علياً ويفضلون عليه أبا بكر وعمر وعثمان، رضوان الله عليهم أجمعين، ومعاذ الله أن يكون أهل السنة كذلك، وهذا ما وقع من أفراد منهم جهلاً وعصبية وهؤلاء أمرهم إلى الله تعالى.

يقول ابن تيمية^(١٥): "وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً سماه "تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة"، ذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، فالروافض تسميهم النواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكاً، والجهمية تسميهم مشبهة....".

ونحن هنا ننقل عن أحد المواقع الإلكترونية يبين فيه كاتب مقال -من خلال اطلاعه على كتب الشيعة- أن المقصود بالنواصب هم أهل السنة، فقد نقل سلمة عبد القادر^(١٦): عن حسين بن الشيخ محمد آل عصفور البحراني، في كتابه المحاسن والفسادات في أجوبة المسائل الخراسانية قوله: "على أنك قد عرفت سابقاً أنه ليس الناصب إلا عبارة عن التقديم على علي عليه السلام". وقال أيضاً: "بل أخبارهم تتادي بأن الناصب هو ما يقال له عندهم سنياً". ويقول في الموضع نفسه: "ولا كلام في أن المراد بالناصب هم أهل التسنن". وقال حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي، في كتابه هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار: "كالشبهة التي

أوجبت للكفار إنكار نبوة النبي صلى الله عليه وآله، والنواصب إنكار خلافة الوصي". وقال محمد الحسيني الشيرازي في موسوعته الفقه: "الثالث مصادمة الخبرين المذكورين بالضرورة بعد أن فُسر الناصب بمطلق العامة". إذن المقصود بالعامة هم أهل السنة كما يقول محسن الأمين في كتابه، أعيان الشيعة: "الخاصة، وهذا يطلقه أصحابنا على أنفسهم مقابل العامة، الذين يُسمون أنفسهم بأهل السنة، والجماعة"، وقال الصدوق في كتابه علل الشرائع: "عن داود بن فرقد، قال: قلت: لأبي عبد الله، عليه السلام، ما تقول في قتل الناصب؟ قال: حلال الدم، ولكن اتق عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً، أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد عليك فافعل. قلت: فما ترى في ماله؟ قال: توه ما قدرت عليه". أه

المطلب الثالث: حكم رواية المبتدع:

قسم العلماء البدعة إلى مكفرة ومفسدة ولهم فيها تفصيل نختصره فيما يأتي:

الأول: البدعة المكفرة التي اتفق على تكفير صاحبها ترد روايته لكفره على اعتبار أن غير المسلم لا تجوز له رواية الحديث، قال ابن حجر^(١٧): "والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفتها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه". أه

قال الخطيب البغدادي^(١٨): "وقال جماعة من أهل النقل والمتكلمين أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل".

الثاني: البدعة المفسدة، كبداية الخوارج والروافض والمخالفين لأهل السنة..، والذين لم يغالوا كثيراً، لكن استندوا إلى تأويل ظاهره مقبول من خلال نصوص الكتاب والسنة وحسب فهمهم. وقد اختلف العلماء في قبول روايتهم على مذاهب:

المذهب الأول: يقبل مطلقاً، فقد ذهب إلى هذا المذهب يحيى القطان، فعن علي بن المديني، قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان^(١٩): "إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأساً في البدعة. فضحك يحيى بن سعيد فقال: كيف يصنع بقتادة؟ كيف يصنع بعمر بن زر الهمداني؟ كيف يصنع بابن أبي رواد؟ وعد يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم. ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيراً".

وذهب إليه علي بن المديني، كما نقل الخطيب^(٢٠)، قال علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعني التشيع- خربت الكتب. قوله: خربت الكتب، يعني لذهب الحديث". أه.

وذهب إلى هذا المذهب أيضاً أحمد بن حنبل، فقد نقل الخطيب^(٢١) عن إبراهيم الحربي قال: "قيل لأحمد بن حنبل: في حديثك أسماء قوم من القدرية. فقال: هو ذا نحن نحدث عن القدرية. قيل لإبراهيم: أكان يحدث عن القدرية؟ فقال: لا أعلم، كان يحدث عن قوم عنهم". أه.

وقال الحسين بن الفرج^(٢٢): سألتني أحمد بن حنبل من بقى عندكم من أصحاب عبد الله؟ قلت: عبدان. قال: ما حاله؟ قلت: مذهبه مذهب الإرجاء. أخبره قال يكتب عنه وإن كان". أه.

وممن نقل عنه هذا المذهب عبد الرحمن بن مهدي، فقد نقل الخطيب^(٢٣) عن سليمان بن أحمد الواسطي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي سمعتك تحدث عن رجل أصحابنا يكرهون الحديث عنه. قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي. قال: ولم؟ قلت: كان قدريا. فغضب وقال: ما يضره".

قال الخطيب^(٢٤): "والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمر عمل التابعين والخلفاء بعدهم على

ذلك، لما رأى من تحريمهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال...". أه.

المذهب الثاني: يرد مطلقاً، نسبته الخطيب لمالك، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق^(٢٥)، وهذا يظهر من خلال صنيع ابن حزم في المحلى^(٢٦).

المذهب الثالث: من كان داعية إلى بدعته فيرد، ومن كان غير داعية فيقبل. ونسبه الخطيب لأحمد ابن حنبل^(٢٧).

وقد ادعى ابن حبان الاتفاق على رد الداعية وقبول غيره بلا تفصيل^(٢٨)، فقد قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي: "ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره". أه.

وهذا ما رجحه الحاكم، حينما قال^(٢٩): "ثم يتأمل حاله هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه". أه.

وقال النووي^(٣٠): "وقيل: يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية وهذا هو الأظهر الأعدل". أه.

وهذا ما كرره ابن حجر في غير مناسبة حين ذنب عن الصحيح بدعوى وجود رواية مبتدعين، فقد قال في الرد على انتقاد البخاري للرواية لعكرمة^(٣١) "قأما البدعة؛ فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه". أه.

المذهب الرابع: إذا روى ما يؤيد بدعته فيرد، وأما غير ذلك فيقبل، قال السيوطي^(٣٢): "قيد جماعة قبول الداعية بما إذا لم يرو ما يقوي بدعته، صرح بذلك الحافظ أبو إسحق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي، فقال في كتابه معرفة الرجال: ومنهم زائغ عن الحق صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ

المبحث الثاني

ذكر الرواة النواصب في الصحيحين.

ونحن نشرع الآن بحول الله وقوته بعرض الرواة الذين ذكروا بنصب ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما رحمهما الله تعالى، مرتبين على حروف الهجاء:

[١-] أحمد بن عبد بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري.

قال ابن حجر (٣٥): "ثقة رمي بالنصب، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين. م، ٤. أ. هـ

وقال في التهذيب (٣٦): "وعنه الجماعة إلا البخاري، وابن أبي الدنيا، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال: ثقة. ووثقه ابن خزيمة، وأبو القاسم البغوي، وروى عنه البخاري في غير الجامع، والبخاري، وأبو يعلى، وتكلم فيه ابن خراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب". أ. هـ

قال المزني (٣٧): "قال النسائي: ثقة. وقال في موضع آخر: صدوق لا بأس به". أ. هـ

وقال الذهبي (٣٨): "وثقه أبو حاتم والنسائي، وقال ابن خراش تكلم الناس فيه، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا فالرجل حجة". أ. هـ

وقال في الكاشف (٣٩): "عن حماد بن زيد وخلق... وعنه م، ٤، والبغوي وابن خزيمة وخلق، حجة مات سنة ٢٤٥. أ. هـ

وعليه فإن ما نسب إليه من بدعة النصب لم تثبت، وكان حرياً بآبن حجر أن ينفي عنه التهمة، كما فعل في غير مناسبة (٤٠) في كتابه القيم تقريب التهذيب، ولذلك علق صاحباً التحرير على قول ابن حجر "رمي بالنصب" (٤١): "بل ثقة مطلقاً، إذ لم يصح رميته بالنصب، وقد روى عنه الجماعة سوى البخاري، ووثقه أبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم، ومسلمة بن القاسم الأندلسي..، وقال الذهبي: حجة". أ. هـ

روايته في الصحيحين:

تجنب الإمام البخاري الرواية له، بينما أخرج له مسلم اثنين وثلاثين حديثاً، وينبغي أن يعرف ابتداء أن

من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته، وبه جزم شيخ الإسلام في النخبة وقال في شرحها: ما قاله الجوزجاني متجه، لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان الظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية". أ. هـ

المذهب الخامس: قال ابن حجر (٣٣): "مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو، إخماد لبدعته وإطفاء لناره، وأن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه، وتحزره عن الكذب، واشتغاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته والله أعلم". أ. هـ

قلنا: لكل اجتهاده في هذا الشأن، وكان ولا زال علمائنا يختلفون في بعض القواعد وكثير من الجزئيات، ولا يعيب بعضهم على بعض، لكن ينبغي التنبيه هنا إلى عدم المسارعة باتهام الآخرين بالبدع، فيجب التريث ودراسة الحال، وإقامة الأدلة والبراهين، والدراسة المستفيضة والتمحيص الدقيق لأقوال القائلين، ثم الحكم بعد ذلك بثبوت التهمة أو نفيها، أما الاستماع إلى الناس والأخذ بمقولاتهم فهذا بعيد كل البعد عن المنهج العلمي، وهو بعيد عن منهج علمائنا في الجرح والتعديل ونقد الرواة، وقد يضيع علم رجل جراء إشاعة، وقد يفوت خير عظيم نتيجة لما يقوله الناس.

قال الذهبي (٣٤): "قال عفان: قال لنا قيس بن الربيع: قدم علينا قتادة الكوفي، فأردنا أن نأثيه. فقليل لنا: إنه يبغض علياً. فلم نأثيه. ثم قيل لنا بعد: إنه أبعد الناس من هذا، فأخذنا عن رجل عنه". أ. هـ

والذي ظهر من خلال عمل الشيخين في هذا البحث تجنب بعض الرواة المبدعين، والرواية للبعض الآخر منهم، وسيكون هناك عرض موسع لهذه المنهجية في المباحث القادمة إن شاء الله تعالى.

أحمد بن عبدة هو شيخ مسلم، ومسلم كعالم من علماء الجرح والتعديل أدرى بشيخه، ومع ذلك فقد أخرج له مسلم واحداً وثلاثين حديثاً، إما متابعة، وإما مقروناً^(٤٢)، وأخرج له حديثاً واحداً في الأصول، قال مسلم^(٤٣): حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، وأبو علقمة الفروي، قالوا: حدثنا صفوان بن سليم، عن عبد الله بن سلمان، عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله يبعث ريحا من اليمن، ألين من الحرير، فلا تدع أحداً في قلبه - قال أبو علقمة: متقال حبة، وقال عبد العزيز: متقال ذرة - من إيمان إلا قبضته".

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على شدة تحري الإمام مسلم، رحمه الله تعالى، وبيّن أيضاً عن منهجية منضبطة تأخذ بعين الاعتبار أدنى كلام في الراوي، قد يؤثر على الصحيح برمته.

[٢ -] إسحاق بن سويد.

قال ابن حجر^(٤٤): "صدوق تكلم فيه للنصب، من الثالثة مات سنة إحدى وثلاثين خ م د س". أھ وقال في هدي الساري^(٤٥): "وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وقال: كان يحمل على علي بن أبي طالب، وذكره أبو العرب في الضعفاء، فقال: من لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة، قلت: له عند البخاري حديث واحد في الصيام مقروناً بخالد الحذاء، وروى له مسلم، وأبو داود، والنسائي". أھ قال العجلي^(٤٦): "بصري ثقة وكان يحمل على علي ﷺ". أھ

قال صاحب التحرير^(٤٧): "بل ثقة، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، وابن شاهين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال العجلي وحده^(٤٨) حينما ذكره في ثقافته: كان يحمل على علي". أھ

قلنا: بالعودة إلى مذاهب العلماء في قبول رواية من رمي ببذعة، نرى أن بعضهم لا يعتبره جرحاً في

عدالة الراوي، خصوصاً أن العدالة لا تتجزأ كالضبط، فإما أن يكون عدلاً، أو غير عدل، أما الضبط فيمكن أن يختلف من راوٍ لآخر، من هنا فإن إطلاق بعض العلماء لفظ التوثيق في حق إسحاق بن سويد يمكن أن يفسر بأحد الوجهين التاليين:

الأول: من كان رأيُه أن الرمي بالبذعة مؤثر في عدالة الراوي جرحاً، حيث رفض إطلاق وصفه بالبذعة في حقه ابتداءً، واعتبر أن لا دليل لمن ذهب هذا المذهب في تبديعه، وعليه تم رفض مقالة العجلي من أساسها.

الثانية: من ذهب إلى قبول حديث الراوي مع بدعته، وهنا يمكن أن يطلق لفظ التوثيق عليه مع وجود تلك البذعة، وهذا ما يفسر توثيق العلماء لإسحاق حتى مع وجود البذعة إن ثبت ذلك، وهذا ما يظهر من خلال عمل ابن حجر في التقريب فكثيراً ما يوثق الراوي مع ذكر بدعته.

أحاديث إسحاق في الصحيحين:

* أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الصوم قال^(٤٩): حدثنا مسدد، حدثنا معتمر، سمعت إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وحدثني مسدد، حدثنا معتمر، عن خالد الحذاء، أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: "شهران لا ينقصان، شهرا عيد؛ رمضان وذو الحجة".

وهذا كما نرى متابعة لخالد كما في السند الثاني، فقد ساق إسناد إسحاق ولم يسق متنه، وقرنه بإسناد خالد الحذاء، وساق المتن على لفظه، ولعل النكتة في ذلك أن خالد الحذاء قد صرح بالسماع في روايته عن عبد الرحمن، بينما رواه إسحاق عن عبد الرحمن بالنعنة، إلا أن معتمراً قد صرح بالسماع من إسحاق في السند الأول، ولم يصرح في الثاني بالسماع من خالد.

* وأخرج مسلم هذا الحديث أيضاً قال^(٥٠): حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا يزيد بن زريع عن خالد عن

عائشة به... وهذا أيضا كما نرى في المتابعات.
ومع توثيق العلماء، رحمهم الله تعالى، لإسحاق نجد شدة تحري الشيخين، رحمهما الله تعالى، في الرواية له على الشكل الذي عرض.

[٣ -] أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد الأموي.
قال ابن حجر^(٥٣): "أسد السنة، صدوق يغرب، وفيه نصب، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة وله ثمانون، خت، د، س". أه

وقال في التهذيب^(٥٤): "قال ابن يونس: حدث بأحاديث منكورة، وأحسب الآفة من غيره، وقال أيضاً هو وابن قانع، والعجلي، والبرار: ثقة، زاد العجلي: صاحب سنة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: مصري صالح. وقال ابن حزم: منكر الحديث ضعيف. وقال عبد الحق في الأحكام الوسطى: لا يحتج به عندهم. ورأيت لابنه سعيد تصنيفاً في فضائل التابعين في مجلدين أكثر فيه عن أبيه وطبقته". أه

وقال المزي^(٥٥): "قال البخاري: مشهور الحديث، يقال له: أسد السنة. وقال النسائي: ثقة ولو لم يصنف كان خيراً له. روى له البخاري في الصحيح استشهداً". أه

وقال الذهبي^(٥٦): "وما علمت به بأساً، إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيد، فقال: منكر الحديث. قلت: مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، وقال ابن حزم أيضاً: ضعيف. وهذا تضعيف مردود، قال أبو سعيد بن يونس في الغرباء: حدث بأحاديث منكورة وهو ثقة، قال: فأحسب الآفة من غيره". أه

قلنا: قول ابن حجر في التقريب؛ "فيه نصب" لم نجد من ذكره بهذا غيره، قال صاحب التحرير^(٥٧): "ليس هناك ما يشير إلى اتهامه بالنصب".

قلنا: ولم يذكره ابن حجر في الرواة المنتقدين على البخاري بسبب الاعتقاد في مقدمته الرائعة، فلعله سهو من ابن حجر، رحمه الله تعالى، وقع له في التقريب، ونظن أنه اختلط عليه بأسد بن وداعة الشامي

عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه...،
قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا معتمر عن إسحاق وخالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه...".

وهذا أيضا كما نرى مقروناً وفي المتابعات.
* وأخرج له مسلم حديثين آخرين بالإضافة إلى الحديث السابق، هما:

١ - أخرج مسلم في كتاب الإيمان قال^(٥٨): حدثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، قالوا: حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، سمعت أبا سوار يحدث أنه سمع عمران بن حصين رضي الله عنه، يحدث عن النبي ﷺ، أنه قال: "الحياء لا يأتي إلا بخير..". الحديث.

قال مسلم: حدثنا يحيى بن حبيب، حدثنا حماد بن زيد، عن إسحاق (وهو ابن سويد) أن أبا قتادة حدث قال: كنا عند عمران بن حصين في رهط منا وفيها بشير بن كعب، فحدث عمران يومئذ قال: قال رسول الله ﷺ: "الحياء خير كله...". الحديث.

وهذا أيضا كما نرى في المتابعات.

٢ - وأخرج في الأشربة قال^(٥٩): حدثنا زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم كلاهما: عن جرير، قال زهير: حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم قال: قلت للأسود: هل سألت أم المؤمنين عما يكره أن ينتبذ فيه؟ قال: نعم. قلت: يا أم المؤمنين! أخبريني عما نهى عنه رسول الله ﷺ، أن ينتبذ فيه. قالت: نهانا، أهل البيت أن ننتبذ في الدباء والمزفت.

وأخرجه مسلم عن سعيد بن عمرو الأشعني، أخبرنا عبث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به...

وأخرجه أيضا عن شيبان بن فروخ، قال: حدثنا القاسم، حدثنا ثمامة بن حزن، قال: لقيت عائشة فسألتها عن النبيذ... الحديث.

وأخرجه أيضا عن يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، حدثنا إسحاق بن سويد، عن معاذة، عن

التالي لأسد بن موسى، فقد قال الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال^(٥٨): "من صغار التابعين، ناصبي يسب، قال ابن معين: كان هو، وأزهر الحرازي، وجماعة يسبون علياً، وقال النسائي: ثقة". أه
فلعله في حال النقل وقع نظره على أسد بن وداعة وهو بعده مباشرة فوقع منه هذا الخطأ والله تعالى أعلم.

[٤ -] إسماعيل بن سميع الحنفي.

قال ابن حجر^(٥٩): "صدوق، تكلم فيه لبدعة الخوارج، من الرابعة. م د س". أه
ونقل عن الحاكم قوله^(٦٠): "قرأت بخط أبي عمرو المستملي، سئل محمد بن يحيى، عن إسماعيل ابن سميع؟ فقال: كان بيهيسياً^(٦١)، كان ممن يبغيض علياً". أه
قال يحيى بن سعيد^(٦٢): "إنما تركه زائدة لأنه كان صفري، أما الحديث، فلم يكن به بأس" أه
وقال أبو نعيم^(٦٣): "بيهيسي، جار المسجد أربعين سنة لم ير في جمعة ولا جماعة". أه
ونقل ابن أبي حاتم^(٦٤) عن أحمد بن حنبل قوله: صالح، وعن ابن معين: ثقة مأمون، وعن أبيه: صدوق، صالح.

وقال النسائي^(٦٥): "ليس به بأس".

وقال يعقوب بن سفيان^(٦٦): "لا بأس به".

ووثقه ابن حبان^(٦٧)، وقال ابن عدي^(٦٨): "حسن

الحديث، يعز حديث، وهو عندي لا بأس به". أه

قلنا: قد وثقه ورضيه الجم الغفير من علمائنا، وعلى رأسهم أئمة الجرح والتعديل؛ أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، وليس بدعاً أن يقبله الإمام مسلم ويخرج حديثه في صحيحه، ومع ذلك فقد أخرج له حديثين^(٦٩) هما في المتابعات والشواهد.

[٥ -] بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري.

قال ابن حجر^(٧٠): "ثقة ثبت من التاسعة، ع". ولم يذكره هنا ببدعة.

وقال في هدي الساري^(٧١): "وشذ الأزدي ذكره في الضعفاء، وقال: إنه كان يتحامل على علي، قلت: اعتمده الأئمة، ولا يعتمد على الأزدي". أه

لكنه عاد وذكره في الرواة المنتقدين على البخاري بسبب الاعتقاد، قال^(٧٢): "بهز بن أسد رمي بالنصب".

قلنا: الذي نقله المزي^(٧٣) والذهبي^(٧٤) وابن حجر^(٧٥) عن الأزدي: أنه كان يتحامل على عثمان ؓ، وليس على علي ؓ، قال الذهبي: "كذا قال الأزدي، والعهد عليه فما علمت في بهز مغزاً".

قلنا: الأزدي نفسه عند العلماء مجروح، فلا يقبل غمزه لرواة عرف عنهم العدالة والضبط، قال التهانوي: "أن يكون الجرح نفسه مجروحاً، فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه، وكذا تعديله ما لم يوافقه غيره، كالأزدي، فإن في لسانه دهقاً"^(٧٦). أه

[٦ -] ثور بن يزيد الحمصي أبو خالد.

قال ابن حجر^(٧٧): "كان الثوري يقول: خذوا عنه، واتقوا لا ينطحكم بقرنيه، يحذرهم من رأيه، وقدم المدينة، فنهى مالك عن مجالسته، وكان يرمي بالنصب أيضاً". أه

قال المزي: "ويقال: إنه كان قدرياً، وكان جد ثور ابن يزيد قد شهد صفين مع معاوية، وقتل يومئذ، وكان ثور إذا ذكر علياً، قال: لا أحب رجلاً قتل جدي". أه

قلنا: وثقه الإمام أحمد، وعلي بن المدني، ويحيى القطان، وابن سعد، وأبو زرعة الدمشقي^(٧٨)، وأحمد بن صالح^(٧٩)، ونقل البخاري^(٨٠) عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس قوله: "كان ثور من أثبتهم"، والبخاري ناقد متبحر، ولعل هذا النقل هو الذي جعل الإمام البخاري يخرج حديثه.

قال ابن عدي^(٨١): "قد روى عنه الثوري، وابن عيينة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات، ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة، أو صدوق". أه

قال ابن حجر^(٨٢): "ثور بن يزيد الحمصي، أبو خالد، اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله

بالقدر، قال دحيم: ما رأيت أحداً يشك أنه قدري^(٨٣)، وقال يحيى القطان ما رأيت شامياً أثبت منه، وقال يحيى بن معين: كان يجالس قوماً ينالون من علي، لكنه هو كان لا يسب، قلت: احتج به الجماعة". أه

أحاديث ثور في الصحيحين:

أخرج الإمام البخاري لثور بن يزيد وتجنبه الإمام مسلم، أما مقدار ما أخرج البخاري له، فقد بلغ أربعة أحاديث، اثنان منها في المتابعات والشواهد^(٨٤)، واثنان في الأصول: الأول: أخرجه البخاري^(٨٥) عن إبراهيم ابن موسى، قال: حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان، عن المقdam بن معدي كرب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: "كيلوا طعامكم بيارك لكم".

قلنا: أخرجه أحمد^(٨٦) عن ثور، عن خالد به، وعن بحير بن سعد، عن خالد به، وأخرجه ابن ماجه^(٨٧) من حديث عبدالله بن بسر المازني رضي الله عنه، مثله.

الثاني: أخرجه البخاري^(٨٨) عن أبي نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة، أن النبي ﷺ، كان إذا رفع مائدته قال: "الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه، غير مكفي، ولا مودع، ولا مستغنى عنه ربنا".

وأخرجه أيضاً^(٨٩) بسند عال عن أبي عاصم، عن ثور، عن خالد، عن أبي أمامة نحوه.

وقد أخرجه أصحاب السنن^(٩٠)، والإمام أحمد عن ثور، به، وهذا يعني أنهم ارتضوه وقبلوا أحاديثه من غير تردد، كما أخرجه الإمام أحمد^(٩١) عن عامر بن جثيب، عن خالد، به.

[٧-] حريز بن عثمان الرحبي الحمصي.

قال ابن حجر^(٩٢): "ثقة ثبت، رمي بالنصب، من الخامسة، مات سنة ثلاث وستين، وله ثلاث وثمانون سنة. خ. أه

قال العجلي^(٩٣): "شامي ثقة، وكان يحمل على علي". أه

قال الذهبي^(٩٤): "ثقة له نحو مائتي حديث، وهو ناصبي، مات سنة ١٦٣. أه

قلت: قد اختلف في حريز اختلافاً كبيراً، فمنهم أهدره بالكلية، ومنهم من قبله على نصبه، ومنهم من نفى عنه النصب، وأنه عاد وتاب وأناب إلى الله تعالى عما بدر منه، وهنا نناقش الروايات التي وردت في نسبة النصب إليه والتي ذكرت رجوعه عنه ومناقشتها.

الروايات التي تذكر نصبه ومناقشتها:

- قال العقيلي^(٩٥): "حدثنا محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس، قال: حدثنا يحيى بن المغيرة، قال: ذكر جرير أن حريزاً كان يشتم علياً على المنابر". أه
قال د. بشار معلقاً على هذه الرواية^(٩٦): "رجاله ثقات، لكن ابن المغيرة ما أظنه لقي جريراً، ولا روى عنه".

قلنا: جرير من الطبقة الخامسة، ويحيى بن المغيرة من الطبقة الحادية عشرة، وأنى لمثله أن يروي عن هذه الطبقة، فالخبر منقطع.

- قال العقيلي^(٩٧): "حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا عمران بن أبان، قال: سمعت حريز بن عثمان، يقول: لا أحبّه قتل آبائي، قتل آبائي. يعني علياً". أه
قلنا: عمران بن أبان ضعيف^(٩٨)، ومثله لا يعتد به في نقد الرجال وتعديلهم.

- قال العقيلي^(٩٩): "حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: قلت ليزيد بن هارون: سمعت من حريز بن عثمان شيئاً تنكره عليه من هذا الباب؟ فقال: إني سألته أن لا يذكر لي شيئاً من هذا مخافة أن أسمع منه شيئاً يضيق علي الرواية عنه، قال فأشد شيء سمعته يقول: لنا أمير، ولكم أمير - يعني لنا معاوية ولكم علي - فقلت ليزيد: فقد آثرنا على نفسه فقال: نعم". أه
قلنا: سنده جيد.

- وقال أحمد بن سعيد الدارمي^(١٠٠): عن أحمد بن سليمان المروزي، حدثنا إسماعيل بن عياش، قال: عادت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه". أه
وسنده لا بأس به.

- وأخرج الخطيب^(١٠١): "عن عبد الوهاب بن الضحاك، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، قال: سمعت حريز بن عثمان، قال: هذا الذي يرويه الناس عن النبي ﷺ، قال لعل: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى". حق، ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ فقال: إنما هو أنت مني مكان قارون من موسى. قلت: عن من ترويه؟ قال سمعت الوليد بن عبد الملك، يقوله وهو على المنبر. قال الخطيب: عبد الوهاب بن الضحاك كان معروفاً بالكذب في الرواية فلا يصح الاحتجاج بقوله". أه

الروايات التي تذكر رجوعه عن النصب ومناقشتها:

- قال الإمام البخاري^(١٠٢): "قال محمد بن المثنى، حدثنا معاذ بن معاذ، قال: حدثنا حريز بن عثمان أبو عثمان، ولا أعلم أنني رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه، وقال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ذلك".

قلنا: علق د. بشار عواد على هذا النقل في تعليقه على تهذيب الكمال بقوله^(١٠٣). "ولعل هذا السبب الذي جعله يخرج له في الصحيح حديثين وما فعل حسناً". أه
قلنا: الناظر في الحديثين الآتين يبهره عقلية البخاري الفذة في الكيفية التي أخرج فيها لحريز.

- قال العقيلي^(١٠٤): "حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن بن علي الطلواني، قال: حدثنا شبابة، قال: سمعت حريز بن عثمان، قال له رجل: يا أبا عمر! بلغني أنك لا تترحم على علي؟ قال: فقال: له اسكت ما كنت وهذا. ثم التفت إلي، فقال: رحمه الله مائة مرة". أه

قلنا: سند صحيح.

- وقال العقيلي^(١٠٥): "حدثنا محمد، قال: حدثنا عباس، قال: سمعت يحيى، قال: سمعت علي بن عياش، يقول: سمعت حريز بن عثمان، يقول لرجل: ويحك ترعم أنى أشتم علياً، والله ما شتمت علياً قط". أه
قلنا: وهذا أيضاً سند صحيح.

- قال ابن أبي حاتم^(١٠٦): "حدثنا عبد الرحمن، نا محمد بن عوف الحمصي، نا أحمد بن حنبل، قال: ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بحير، قيل: صفوان بن عمرو، قال: حريز فوقه، حريز ثقة، ثقة. حدثنا عبد الرحمن، قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين، أنه قال: حريز بن عثمان ثقة. حدثني أبي قال: سمعت دحيماً يثني على حريز. وسمعت أبي يقول: حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، هو أثبت من صفوان بن عمرو، وأبي بكر بن أبي مريم، وهو ثقة متقن". أه

قلنا: الذي يظهر أنه انخرط في بداية الأمر في بغض، وعدم محبة لعل، واشتهرت عنه الأخبار بذلك، وربما زيّد فيها، وهنا تنبه إلى خطورة ما أقدم عليه فأعلن براءته مما نسب إليه، بل أعلن أنه لم يشتم، ولم يلعن، وها هو يترحم على علي ﷺ، وهذا من باب التوفيق، أما من باب الترجيح فكما عرضنا آنفاً فإن الروايات التي تنفي وقوعه في هذه البدعة هي أقوى وأصح من الروايات التي نسبت إليه النصب، ولعل هذا الاختلاف على الرجل حداً بالبخاري لأن يروي له حديثين فقط، مع العلم أنه له أكثر من مائتي حديث أعرض عنها البخاري، وأعرض عنه مسلم بالكلية، لكن الناظر في الحديثين يجد العجب من صنيع البخاري.

أحاديث حريز في الصحيحين:

كما أسلفنا فقد أخرج له البخاري حديثين، وتجنب مسلم الرواية له، أما في رواية البخاري له فكأنه لا

[٨-] حصين بن نمير الواسطي أبو محصن الضرير:

قال ابن حجر^(١١١): "لا بأس به، رمي بالنصب، من الثامنة، خ د ت س". أه

وقال أيضاً^(١١٢): "وثقه أبو زرعة وغيره، وقال عباس، عن ابن معين: ليس بشيء. قال أبو أحمد الحاكم في الكنى: وليس بالقوي عندهم. وقال أبو خيثمة: كان يحمل على علي فلم أعد إليه. قلت- أي ابن حجر - أخرج له البخاري في أحاديث الأنبياء، وفي الطب، حديثاً واحداً. تابعه عليه عنده هشيم، ومحمد بن فضيل، وروى له أصحاب السنن إلا ابن ماجه". أه

وقال أيضاً^(١١٣): "وقال ابن أبي خيثمة: قلت لأبي: لم لا تكتب عن أبي محصن؟ قال: أتيت، فإذا هو يحمل على علي فلم أعد إليه". أه

قال ابن أبي حاتم^(١١٤): "قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: صالح. سمعت أبي يقول: صالح ليس به بأس، وسئل أبو زرعة، عن حصين بن نمير، فقال: واسطي ثقة". أه

وقال العجلي^(١١٥): "كوفي ثقة".

وقال الذهبي^(١١٦): ثقة".

١- أحاديث حصين بن نمير في الصحيحين:

انفرد الإمام البخاري بالإخراج لحصين حيث أخرج له حديثاً واحداً في كتاب أحاديث الأنبياء قال^(١١٧): "حدثنا مسدد، حدثنا حصين بن نمير، عن حصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جببر، عن ابن عباس، قال: خرج علينا النبي ﷺ، يوماً قال: عرضت علي الأمم، ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق، فقيل: هذا موسى في قومه".

وكرره في الطب، قال^(١١٨): "حدثنا مسدد، حدثنا حصين بن نمير، عن حصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جببر، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: خرج علينا النبي ﷺ، يوماً فقال: عرضت علي الأمم فجعل يمر النبي معه الرجل، والنبي معه

يريد أن يهدره بالكلية وأن ما أخرجه في تاريخه يدعم أن الرجل قد عاد، وتاب، والله أعلم، وأما مسلم فقد أعرض عنه بالكلية، وله شأنه، ومنهجه الخاص في مثل هذه المسائل.

- أخرج البخاري في المناقب قال^(١١٧): "حدثنا علي ابن عياش، حدثنا حريز، حدثني عبدالواحد بن عبدالله النصري، قال: سمعت واثلة بن الأسقع، يقول: قال رسول الله ﷺ: "إن من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه، أو يُري عينه ما لم تر، أو يقول على رسول الله ﷺ، ما لم يقل".

قال ابن حجر^(١١٨): "وهذا الإسناد من عوالي البخاري".

قلنا: الناظر في المتن لا يساوره شك في أن البخاري تعمد أن يروي هذا الحديث في مثل هذه الأبواب، التي يحتمل فيها نوع من التساهل بعكس أبواب الأحكام، والناظر في المتن أيضاً مرة أخرى يدرك أن البخاري إنما أخرجه عن حريز لينفي عنه تهمة الكذب على الله ورسوله وعلى أصحابه، فمن يروي مثل هذا الحديث هل يظن ظان بعد ذلك أنه يكذب!.

- أخرج البخاري أيضاً في المناقب قال^(١١٩): "حدثنا عصام بن خالد، حدثنا حريز بن عثمان، أنه سأل عبدالله بن بسر صاحب النبي ﷺ، قال: رأيت النبي ﷺ، كان شيخاً؟ قال: كان في عنقه شعرات بيض".

وقد ذكر البخاري^(١٢٠) حديث أبي جحيفة السوائي قبله، قال: رأيت النبي ﷺ، ورأيت بياضاً تحت شفته السفلى، العنفة. أخرجه من طريق عبد الله بن رجاء، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن وهب، عن أبي جحيفة.

قلنا: طريق حريز من ثلاثيات البخاري العوالي، وإذا كان ثبت عنده رجوع حريز فما الذي يمنع من إخراج حديثه العالي، خصوصاً أنه في المناقب كسابقه، وهذا أيضاً جاء يشهد له حديث أبي جحيفة السابق.

[٩-] خالد بن سلمة بن العاص بن هشام المخزومي المعروف بالفأفاء.

قال ابن حجر^(١٢٢): "صدوق، رمي بالإرجاء، وبالنصب، من الخامسة، قتل سنة اثنتين وثلاثين بواسط لما زالت دولة بني أمية، بخ م ٤". أه
قال الذهبي^(١٢٣): "ثقة".

قال ابن الجوزي^(١٢٤): "قال جرير: كان رأساً في المرجئة، ويبغض علي بن أبي طالب". أه

قلنا: عمدة ابن الجوزي، وغيره في نسبة هذه البدعة لخالد هو محمد بن حميد الرازي، فقد نقل ابن عدي عنه قال^(١٢٥): "حدثنا جرير، قال: "كان خالد بن سلمة الفأفاء رأساً في المرجئة، وكان يبغض علياً". أه
وعلق الدكتور بشار معروف على هذه المقالة^(١٢٦) "الذي روى ذلك، وانفرد به رجل كذاب، هو محمد بن حميد الرازي، فكان ينبغي للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- أن ينبه على ذلك، وأن أقول الجرح والتعديل لا تؤخذ عن مثل هذا المفتري". أه

قلنا: ابن حميد ضعيف، وقد اختلف فيه علماء الجرح والتعديل اختلافاً كبيراً، وقد توسط ابن حجر فيه، فقال: "حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه"، ومع ذلك فإن محمد بن حميد لا يعتد بمثله، لأن يقدح في رجل كخالد بن سلمة الذي وثقه جمهرة من علمائنا، مثل أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه^(١٢٧).

كما وثقه علي بن المديني، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي^(١٢٨)، وابن حبان^(١٢٩).

وقال ابن عدي^(١٣٠) هو في عداد من يجمع حديثه، وحديثه قليل، ولا أرى بروايته بأساً. أه

قال صاحب التحرير تعليقا على قول ابن حجر في تقريبه^(١٣١): "بل ثقة، وثقه الجم الغفير؛ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن عمار الموصلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وابن حبان،

الرجلان... الحديث.

والحديث رواه البخاري من طرق أخرى عن عمران بن حصين، هي:

الأول: في الطب أيضاً، قال^(١١٩): حدثنا عمران ابن ميسرة، حدثنا ابن فضيل، حدثنا حصين - ابن عبد الرحمن -، عن عامر، عن عمران بن حصين، رضي الله عنهما، به.

الثاني: في الرقاق، قال^(١٢٠): حدثني إسحاق، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة، سمعت حصين بن عبد الرحمن، قال: كنت قاعداً عند سعيد بن جبير فقال: عن ابن عباس... الحديث.

الثالث: في الرقاق أيضاً، قال^(١٢١): حدثنا عمران ابن ميسرة، حدثنا ابن فضيل، حدثنا حصين ح. وحدثني أسيد بن زيد، حدثنا هشيم عن حصين، قال: كنت عند سعيد بن جبير، فقال: حدثني ابن عباس... الحديث.

قلنا: المعروف من منهج الإمام البخاري في صحيحه تكرار الحديث في أكثر من موضع من كتابه، وهذا التكرار الموثق في الكتاب كله يشكل منظومة متكاملة، ولحمة متناغمة، ويمكن إدراك مسألة حديث الباب، والأصل، والمتابعة في صحيح مسلم بكل سهولة، لأن الحديث بتكراراته جمعت في مكان واحد غالباً، أما في صحيح البخاري فإن الأمر يتطلب من الباحث أن يتتبع الحديث، ورواياته في الكتاب كله، مما يعطي ثمرة أكبر لكل من طالع الكتاب ودرسه، ومن ثم فإن إعطاء رأي في حديث ما لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا إذا تتبع الباحث كل تكرارات الحديث في الصحيح.

والأمر في غاية الوضوح -كما نرى- فالحديث قد روي من ثلاثة وجوه أخرى تشهد لصحة طريق حصين، وعليه فيمكن أن يقال: إن البخاري ومسلماً لا ينفيان ما نسب إلى حصين من بدعة النصب، وذلك أن البخاري أخرج له ما تابعه عليه غيره، وأما مسلم فقد تجنبه.

والذهبي، وغيرهم، وقال محمد بن حميد وحده عن جرير: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأساً في المرجئة، وكان يبغض علياً، وابن حميد ضعيف فلا تصح هذه الرواية، وأقوال الجرح والتعديل لا تؤخذ عن مثل هذا، وخالد أجمع جهابذة الفن على توثيقه، فلا ندري كيف أنزل إلى مرتبة صدوق، ثم رماه بالنصب، والإرجاء مستنداً إلى ابن حميد الضعيف". أه

أحاديثه في الصحيحين:

قلنا: ومع ذلك فلم يخرج له البخاري، وأخرج مسلم له حديثاً واحداً قال^(١٣٢): حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، وإبراهيم بن موسى، قالوا: حدثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ، يذكر الله على كل أحيانه".

وهذا الحديث مما تفرد به خالد بن سلمة، فقد رواه الإمام أحمد، وأبو داود وابن ماجه^(١٣٣)، كلهم من طريق خالد بن سلمة، مما يدل على أن الأئمة لم يعتبروا ما قيل في نصبه، وأنه ثقة عند كثير من المحدثين.

[١٠ -] زياد بن علاقة الثعلبي أبو مالك الكوفي.

قال ابن حجر^(١٣٤): "ثقة رمي بالنصب، من الثالثة مات سنة خمس وثلاثين وقد جاز المئة ع". أه ووثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم^(١٣٥)، والنسائي^(١٣٦)، ووثقه العجلي^(١٣٧)، وقال: "وهو في عداد الشيوخ"، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٣٨)، وقال: "روى عنه شعبة، والثوري، والناس". أه ونقل ابن حجر في التهذيب^(١٣٩) عن الأزدي قوله: "سيء المذهب، كان منحرفاً عن أهل بيت النبي ﷺ". أه

قلنا: لم يعلق ابن حجر على مقالة الأزدي شيئاً، مع أن عاداته -في كثير من الأحيان- رد انتقادات الأزدي -وغيره- غير المدعمة بأدلة، وكان الأولى به أن يناقش هذه المقالة، ثم نجده قد عاد في التقريب، وذكر أنه "رمي بالنصب"، لكنه لم يذكره في هدي الساري في الرواة المنتقدين على البخاري بسبب

الاعتقاد، فأما أنه لم يثبت عنده النقد فلم يذكره في هدي الساري، وهنا كان يجب عليه رد النقد الموجه إلى زياد من خلال كتبه التي ذكر فيها هذا النقد، وإما أنه غفل عنه حين سرده للرواة المنتقدين على البخاري بسبب الاعتقاد، وعليه: فيجب أن يستدرك عليه في مقدمة كتابه فتح الباري.

ولم يذكره الذهبي في ميزانه، مما يعني إعراضه عن مقالة الأزدي هذه، ولم يعرها انتباهه.

قال صاحب التحرير^(١٤٠): "قوله رمي بالنصب أخذه من أبي الفتح الأزدي الذي زعم أنه كان منحرفاً عن بيت أهل النبي ﷺ،، ولم يتابعه على هذا كبير أحد، على أنه هو ضعيف فلا يقبل قوله في غيره، فقد ضعفه البرقاني، وقال الأرموي: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح، ولا يعدونه شيئاً، وقال الخطيب: في أحاديثه مناكير، وقال الذهبي: وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره وتقهم". أه

أحاديثه في الصحيحين:

أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث شاركه مسلم فيها، وأخرج له مسلم ثلاثة أخرى، وكلها لها متابعات، أو شواهد على النحو الآتي:

١ - قال البخاري^(١٤١): حدثنا يحيى، عن إسماعيل، قال: حدثني قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله، قال: بايعت رسول الله ﷺ، على إقام الصلاة... الحديث وأخرجه عن أبي النعمان قال: حدثنا أبو عوانة عن زياد بن علاقة قال: سمعت جريراً... به، وفيه قصة.

وقد أخرجه مسلم^(١٤٢) عن قيس بن أبي حازم، وزياد بن علاقة، والشعبي، عن جرير، به.

٢ - وأخرج البخاري^(١٤٣) من طريق شيبان، عن زياد ابن علاقة، عن المغيرة، قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ،... الحديث.

وأخرجه مسلم^(١٥٦) من طريق أبي يعفور، عن عرفة، به.

[١١-] عبدالله بن زيد بن عمرو أبو عامر الجرمي أبو قلابة البصري.

قال العجلي^(١٥٧): "بصري، تابعي، ثقة، وكان يحمل على علي، ولم يرو عنه شيئاً قط، ولم يسمع من ثوبان شيئاً". أه

قال ابن حجر^(١٥٨): "ثقة، فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء، سنة أربع ومئة، وقيل بعدها. ع". أه

قال ابن سعد^(١٥٩): "كان ثقة، كثير الحديث".

وقال ابن خراش^(١٦٠): "ثقة".

قال الذهبي^(١٦١): "من أئمة التابعين".

قلنا: لم يذكره ابن حجر في هدي الساري في الرواة المنتقدين على البخاري بسبب الاعتقاد، وهو كسابقه في التعقب على ابن حجر في عدم رده لهذه البدعة عن رمي بها في التهذيب وتقريبه، وعدم ذكره فيمن انتقد على البخاري بسبب الاعتقاد في الهدي، كأنه إعراض عن المقالة من أصلها. وقد ذكره الذهبي في الميزان^(١٦٢) وذكر تدليسه، لكنه لم يذكر فيه نصاً.

أحاديثه في الصحيحين:

لكثرة الأحاديث التي أخرجت له في الصحيحين سأكتفي بذكرها بشكل مختصر:

- ١- فقد أخرج له البخاري من غير المكرر ثمانية عشر حديثاً، يمكن إجمالها على النحو الآتي:
- أخرج البخاري له اثني عشر حديثاً في المتابعات والشواهد^(١٦٣).
- وأخرج له ستة أحاديث في الأصول^(١٦٤).
- ٢- أخرج مسلم له واحداً وثلاثين حديثاً على النحو الآتي:

وأخرجه مسلم^(١٤٤) من طريق زائدة، عن زياد، عن المغيرة، به.

كما أخرجه البخاري^(١٤٥) من حديث أبي بكر، وأبي مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم، في نفس الباب.

وأخرجه أيضاً مسلم^(١٤٦) من حديث عبدالله بن عمرو، وأبي مسعود، وأبي موسى، وعبدالرحمن بن سمرة، وابن عمر رضي الله عنهم، في الباب نفسه.

٣- أخرج البخاري^(١٤٧) من طريق مسعر، عن زياد، قال: سمعت المغيرة، يقول: إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليقوم ليصلي حتى ترم قدماء.. الحديث.

وأخرجه^(١٤٨) من طريق سفيان بن عيينة، حدثنا زياد به.

ومن هذه الطريق أخرجه الإمام مسلم^(١٤٩)، وأخرجه أيضاً^(١٥٠) من طريق أبي عوانة، عن زياد به.

وأخرجه البخاري ومسلم^(١٥١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

٤- أخرج مسلم^(١٥٢) من طرق عن زياد، عن عمه قطبة بن مالك، سمع النبي صلى الله عليه وسلم، يقرأ في الفجر "ق".. الحديث.

وأخرج مسلم الحديث في الباب نفسه من طرق عن سماك، عن جابر، به.

٥- أخرج مسلم^(١٥٣) عن أبي الأحوص، وأبي بكر النهشلي، عن زياد بن علاقة، عن عمرو بن ميمون، عن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يقبل، وهو صائم.

وأخرجه مسلم^(١٥٤) من طرق عدة؛ عن عروة بن الزبير، والقاسم بن أبي بكر، والأسود، وعلقمة، ومسروق، عن عائشة، رضي الله عنها، به.

٦- أخرج مسلم^(١٥٥) عن شعبة، وأبي عوانة، وشيبان، وإسرائيل، وعبدالله بن المختار، عن زياد ابن علاقة قال: سمعت عرفة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "ستكون هنات وهنات.. الحديث.

- أخرج له ستة وعشرين حديثاً في المتابعات والشواهد^(١٦٥).

- وأخرج له خمسة أحاديث في الأصول^(١٦٦).

[١٢-] **عبدالله بن سالم الأشعري أبو يوسف الحمصي.**

قال ابن حجر^(١٦٧): "ثقة، رمي بالنصب، من السابعة، مات سنة تسع وتسعين، خ د س". أه

قلنا: الذي رماه بالنصب أبو داود، رحمه الله تعالى، فقد نقل عنه أبو عبيد الآجري^(١٦٨) قال: "سمعت أبا داود يقول: حدثت عن الهيثم بن خارجة قال: حدثنا عبدالله بن سالم الأشعري، قال أبو داود: حمصي كان يقول: علي أعان على قتل أبي بكر، وعمر، وجعل يذمه أبو داود". أه

قال ابن حجر^(١٦٩): "وثقه النسائي، والدارقطني، وذمه أبو داود من جهة النصب، روى له البخاري حديثاً واحداً في المزارعة، وعلق له غيره".

وذكره ابن حبان في موضعين من كتابه الثقات^(١٧٠)، وقال: وروى عن أبي مسهر قوله: ما رأيت شامياً أكمل من عقله، ومروءته من عبدالله بن سالم الأشعري". أه

قلنا: كيف يقع فيه أبو داود، ويروي له في سننه^(١٧١)، ثم إن المتن مضطرب، فكيف أعان على قتل أبي بكر؟ فهل قُتل أبو بكر، والأمة لا تدري؟.

ثم إن أبا داود، يقول: حدثت. وهذا بصيغة المبني للمجهول، وهو عمن لا يعرف، وقبول الروايات وجرح الرواة لا يكون بمثل هذا، والله أعلم.

أحاديثه في الصحيحين:

أخرج البخاري^(١٧٢) له حديثاً واحداً، قال: حدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا عبد الله بن سالم الحمصي، حدثنا محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة الباهلي، قال: ورأى سكة وشيئاً من آلة الحرث، فقال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: "لا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَذْخَلَهُ اللَّهُ الذُّلَّ".

وقد علق له البخاري حديثين آخرين:

الأول: في فضائل الصحابة قال^(١٧٣): وقال عبدالله

ابن سالم، عن الزبيدي، قال عبدالرحمن بن القاسم: أخبرني القاسم، عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: شخص بصر النبي ﷺ، ثم قال: "في الرفيق الأعلى".

الثاني: في الطب قال^(١٧٤): حدثني محمد بن خالد، حدثنا محمد بن وهب، حدثنا محمد بن حرب، حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي، أخبرني الزهري، عن عروة، عن زينب ابنة أبي سلمة، عن أم سلمة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ، رأى في بيتها جارية في وجهها سعة، فقال: "استرقوا لها فإن بها نظرة".

تابعه عبدالله بن سالم، عن الزبيدي، وقال عقيل، عن الزهري، أخبرني عروة، عن النبي ﷺ.

[١٣-] **عبدالله بن شقيق العقيلي البصري:**

قال ابن حجر^(١٧٥): "ثقة، فيه نصب، من الثالثة، مات سنة ثمان ومئة، بخ م ٤".

قل الإمام أحمد^(١٧٦): "ثقة، وكان يحمل على علي".
وقال ابن سعد^(١٧٧): "قالوا: وكان عبدالله بن شقيق عثمانياً، وكان ثقة في الحديث، وروى أحاديث صالحة". أه

وقال ابن خراش^(١٧٨): "كان ثقة، وكان عثمانياً يبغيض علياً". أه

وقال العجلي^(١٧٩): "ثقة بصري، وكان يحمل على علي". أه

وقال العقيلي^(١٨٠): "قال يحيى بن سعيد: كان التيمي-أي سليمان- سيء الرأي في عبدالله بن شقيق". أه

قال ابن أبي حاتم^(١٨١): "أخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عبدالله ابن شقيق من خيار المسلمين، لا يطعن في حديثه، وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة، وسألت أبي عنه فقال: ثقة، وسئل أبو زرعة عن عبدالله بن شقيق، فقال: بصري ثقة". أه

ووثقه ابن حبان^(١٨٢)، وقال ابن عدي^(١٨٣): "ما بأحاديثه إن شاء الله بأس". أه

قلنا: اختلف العلماء فيه بين مجرح ومعدل، فقد انتقده الإمام أحمد، وابن خراش، وفي تجنب البخاري له في الإخراج له في صحيحه يؤيد هذا المذهب، وقد ارتضاه يحيى بن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، واحتملوا رأيه، وذهب هذا المذهب الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

أحاديثه في الصحيحين:

تجنب الإمام البخاري الرواية له، بينما أخرج له مسلم أربعة عشر حديثاً، ثلاثة عشر منها في المتابعات والشواهد^(١٨٤)، وأخرج له حديثاً واحداً في الأصول، وهو في صفة الجنة ونعيمها^(١٨٥).

[١٤-] قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبدالله الكوفي.

قال ابن حجر^(١٨٦): "ثقة، من الثانية، مخضرم ويقال: له رؤية، وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة. ع". أه

قال الذهبي^(١٨٧): "ثقة، حجة، كاد أن يكون صاحبياً، وثقه ابن معين، والناس، وقال علي بن عبدالله، عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم سمي له أحاديث استكرها، فلم يصنع شيئاً بل هي ثابتة لا ينكر له التفرد في سعة ما روى، من ذلك حديث كلاب الحوآب^(١٨٨)، وقال يعقوب السدوسي: تكلم فيه أصحابنا؛ فمنهم من حمل عليه، وقال: له مناكير، فالذين أطروه عدوها غرائب، وقيل: كان يحمل على علي عليه السلام، إلى أن قال يعقوب: والمشهور أنه كان يقدم عثمان، ومنهم من جعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، قال إسماعيل بن أبي خالد: كان ثباتاً، وقد كبر حتى جاوز المائة وخرف، قلت: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك الهوى، فقد قال معاوية بن صالح، عن ابن معين: كان قيس أوثق من الزهري، وقال خليفة،

وأبو عبيد: مات سنة ثمان وتسعين". أه
قلنا: كلام الذهبي هذا لا يستقيم مع كلامه الآخر في الكاشف حيث قال^(١٨٩): "وثقه، وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث". ثم ذكر له حديث كلاب الحوآب.

فكلمة وثقه لا تعني التوثيق المطلق، خصوصاً مع ذكره مقالة يحيى بن سعيد فيه مع ذكر حديث كلاب الحوآب، وكان الأجدر به أن يحسم الأمر كما نقلنا في النص السابق من الميزان.

قال ابن حجر^(١٩٠): "مخضرم، أدرك الجاهلية، وهاجر إلى النبي ﷺ، فلم يلقيه، فلقى أبا بكر ومن بعده، واحتج به الجماعة، ويقال: إنه كبر إلى أن خرف، وقد بالغ ابن معين، فقال: هو أوثق من الزهري، وقال يعقوب بن شيبة: تكلم أصحابنا فيه؛ فمنهم من رفع قدره، وعظمه، وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، ومنهم من حمل عليه، وقال: له أحاديث مناكير، ومنهم من حمل عليه في مذهبه، وأنه كان يحمل على علي، والمعروف عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك كان يجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه. قلت: فهذا قول مبين مفصل والله أعلم". أه

قلنا: كيف يحمل على علي ويروي حديث كلاب الحوآب؟.. وقد وثقه الجم الغفير من علمائنا، وتكفي مقالة الذهبي أن من تكلم فيه فقد آذى نفسه.. وما نقله الذهبي، ومن بعده ابن حجر، عن يعقوب بن شيبة، هو قول فصل في هذه المسألة، في أن المعروف عنه أنه يقدم عثمان على علي، رضي الله عنهما، وهذا مذهب أهل السنة، ولم يذكر عنه شتم، أو لعن، أو بغض، ويبدو أن الاتجاه العام كان في العراق في تلك الفترة هو تقديم علي على عثمان، وعكس ذلك يمكن أن يتهم بالنصب، ولذلك قال الذهبي عند الحديث عن نعيم بن أبي هند الآتي^(١٩١): "ونعيم لون غريب! كوفي، ناصبي". وإذا أردنا فهماً أعمق لما كان في تلك الفترة من الزمن مما عليه المجتمع الإسلامي آنذاك من اتجاهات

فكرية مختلفة انعكست حتى على تقييم الرواة ضمن هذه الأطر آخذين بعين الاعتبار الجو العام السائد، فإن خير من يعرض ذلك بعمق وفهم عجيب الحافظ الذهبي.

يقول رحمه الله تعالى^(١٩٢): "وخلف معاوية خلق كثير يحبونه، ويتغالون فيه، ويفضلونه، إما قد ملكهم بالكرم، والحلم والعطاء، وإما قد ولدوا في الشام على حبه، وتربى أولادهم على ذلك، وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين، والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، ونشأوا على النصب نعوذ بالله من الهوى، كما قد نشأ جيش علي عليه السلام، ورعيته إلا الخوارج منهم على حبه، والقيام معه، وبغض من بغى عليه، والتبري منهم، وغلا خلق منهم في التشيع، فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يشاهد فيه إلا غالباً في الحب، مفرطاً في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف، والاعتدال؟! فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق واتضح من الطرفين، وعرفنا مأخذ كل واحد من الطائفتين، وتبصرنا فعذرنا واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور...". أه

ومن ثم فإن رمي قيس بن أبي حازم ببدعة النصب ليس لها أصل يعتد به، والله تعالى أعلم.

أحاديثه في الصحيحين:

أما عدد مروياته في الصحيحين فقد بلغت سبعة وعشرين حديثاً في صحيح البخاري، سبعة عشر منها في الأصول، لكنها في كتب الأدب، والفضائل، وغيرها من غير كتب الأحكام^(١٩٣)، وعشرة منها في المتابعات والشواهد^(١٩٤)، كما بلغت واحداً وعشرين حديثاً في صحيح مسلم، سبعة منها في الأصول في غير كتب الأحكام^(١٩٥)، وأربعة عشر حديثاً في المتابعات والشواهد^(١٩٦).

[١٥ -] محمد بن زياد الألهاني أبو سفيان.

قال ابن حجر^(١٩٧): "ثقة، من الرابعة. خ ٤". أه

قال الذهبي^(١٩٨): "وثقه أحمد، والناس، وما علمت فيه مقال سوى قول الحاكم الشيعي: أخرج البخاري في الصحيح لمحمد بن زياد، وحريز بن عثمان، وهما قد اشتهر منها النصب". أه

قلنا: أنى لكلام الحاكم أن يقف أمام توثيق أئمة الجرح والتعديل لمحمد بن زياد، فقد وثقه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو داود، والترمذي، والنسائي^(١٩٩)، ويحيى بن معين^(٢٠٠)، وابن شاهين^(٢٠١)، وقال ابن حبان^(٢٠٢): "لا يعتد من روايته إلا من رواية الثقات عنه".

قال الذهبي معلقاً على قول الحاكم^(٢٠٣): "ما علمت هذا من محمد، بلى غالب الشاميين فيهم توقف عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، من يوم صفين، ويرون أنهم وسلفهم أولى الطائفتين بالحق". أه

قلنا: أخرج له البخاري حديثاً واحداً ذكر في ترجمة عبدالله الأشعري، أما مسلم فقد تجنب الرواية له.

[١٦ -] مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى.

قال العجلي^(٢٠٤): فقيه الحديث، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا أوقف أخبرهم عن سمعه، وكان يحمل على علي بعض الحمل". أه

ووثقه ابن حبان، وقال^(٢٠٥): "وكان مدلساً".

وقال ابن أبي حاتم^(٢٠٦): "سألت أبي فقلت: مغيرة، عن الشعبي أحب إليك، أم ابن شبرمة، عن الشعبي؟ فقال: جميعاً ثقتان". أه

قلنا: ذكره الذهبي في ميزانه، لكن لم يذكر عن بدعة النصب شيئاً، قال^(٢٠٧): "إمام ثقة، لكن لبن أحمد ابن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي فقط، مع أنها في الصحيحين..، وقال ابن معين: ثقة مأمون". أه

قلنا: قد بين ابن حجر في مقدمة الفتح أن روايته عن إبراهيم في صحيح البخاري إنما هي في المتابعات، والشواهد، لكن لم يذكر شيئاً عن بدعة النصب^(٢٠٨)، وذكره في تربيته، وقال^(٢٠٩): "ثقة متقن، إلا أنه كان

يدلس، ولا سيما عن إبراهيم، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين على الصحيح، وذكره في التهذيب، ولم يعلق على ما نقله العجلي من نصبه^(٢١٠)، وكأنه ذهول من ابن حجر في هذا الموطن والذي عادة ما ينسب إليه، ومع ذلك كان حقه أن يذكره في الرواة المنتقدين على البخاري بسبب الاعتقاد في مقدمة الفتحة.

ووثقه النسائي^(٢١١)، وذكره في تسمية فقهاء الأمصار^(٢١٢): فقد ذكر فقهاء الكوفة، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود... ومن ثم فقهاء التابعين علقمة، والأسود... وبعد هؤلاء عامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، وبعد هذين الحكم، ومنصور... والمغيرة بن مقسم.

قلنا: هو من أصحاب علي بن أبي طالب ومن تبعه من أهل الكوفة-كما ذكر النسائي- فكيف يحمل على علي عليه السلام؟ ثم إن العجلي، لم يتابعه أحد على مقولته هذه، ولم يسبقه أحد في غمز المغيرة بهذه البدعة فمن أين أتى بها؟ وما هو مستنده؟ وكم ترك علماء النقد من مقالة جرح غير مفسرة خصوصاً في حق الأعلام، أما ما قيل في تدليسه فهذا أمر آخر ليس هذا موضعه والذي يعيننا هل ثبت في حقه أنه كان ناصبياً أم لا؟ والحق الذي نراه أنه لم يثبت ذلك في حقه خصوصاً أن المتقدمين من علماء الجرح والتعديل لم يذكروا شيئاً من هذا الأمر في حق المغيرة، والله تعالى أعلم.

أحاديثه في الصحيحين:

أخرج البخاري له أحد عشر حديثاً، تسعة منها في المتابعات والشواهد أو مقروناً^(٢١٣)، واثنين معلقين^(٢١٤). وأخرج له مسلم ستة عشر حديثاً، منها خمسة عشر حديثاً في المتابعات والشواهد أو مقروناً^(٢١٥)، وواحد في الأصول وهو في الفضائل^(٢١٦).

[١٧-] ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب.

قال ابن حجر^(٢١٧): "أصله كوفي، نزل الرقة، ثقة، فقيه، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز، وكان يرسل، من الرابعة، مات سنة سبع عشرة، بخ م ٤." أهـ

وقال الذهبي^(٢١٨): ثقة، عابد، كبير القدر، ولد

سنة ٤٠، وتوفي سنة ١١٧. أهـ

قلنا: لم يذكر الإمامان في حقه أي شيء من النصب، والذي رماه به العجلي، فقد قال^(٢١٩): "جزري، تابعي، ثقة، وكان يحمل على علي".

قلنا: وثقه أحمد بن حنبل^(٢٢٠)، وأبو زرعة الرازي^(٢٢١)، والنسائي^(٢٢٢)، وابن سعد^(٢٢٣)، وابن حبان^(٢٢٤).

ويبدو أن الذي رمي به بسبب تقديمه علياً على عثمان في بداية الأمر، ثم العودة عن ذلك، ودخوله في عمل السلطان مع أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز، قال سعيد بن عبدالعزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله، قال ميمون بن مهران: كنت أفضل علياً على عثمان، فقال لي عمر بن عبدالعزيز: أيهما أحب إليك رجل أسرع كذا (أي في الدماء) أو رجل أسرع في المال؟ قال: فرجعت، فقلت: لا أعود^(٢٢٥). أهـ

قلنا: قد بين مذهبه في عدم جواز سب أصحاب النبي ﷺ، وعدم الانتقاص منهم، قال عيسى بن سالم الشاشي، عن أبي المليح الرقي، عن ميمون بن مهران: "لا تجالسوا أهل القدر، ولا تسبوا أصحاب محمد، ولا تعلموا النجوم"^(٢٢٦). أهـ

قلنا: وعليه فإن بدعة النصب التي نسبت إليه لم تثبت، أو هو من النوع غير الضار بالعدالة، والذي لا يحمل في ثناياه غلواً، وشتماً لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، وخصوصاً علي بن أبي طالب عليه السلام.

أحاديثه في الصحيحين:

لم يخرج له البخاري شيئاً، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً في المتابعات والشواهد، في كتاب الصيد، والذبائح: فقد ذكر أولاً حديث أبي ثعلبة الخشني^(٢٢٧) قال:

نهى النبي ﷺ، عن أكل كل ذي ناب من السبع.

أخرجه من طرق عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة، به.

ثم أخرجه من حديث أبي هريرة^(٢٢٨) قال حدثني

زهير بن حرب، حدثنا عبدالرحمن، يعني: ابن مهدي، عن مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: كل ذي ناب من السباع فأكله حرام".

ثم أخرج حديث ابن عباس، قال (٢٢٩) وحدثنا عبيدالله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ، عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير". ثم أخرجه من طرق عن الحكم، وأبي بشر، عن ميمون، به.

[١٨-] نعيم بن أبي هند النعمان بن أشيم الأشجعي.

قال ابن حجر (٢٣٠): "ثقة، رمي بالنصب، من الرابعة، مات سنة عشر ومئة، ختم ممدت س ق". أه قلنا: الذي رماه بالنصب سفيان الثوري، فقد ذكر الذهبي حكاية عن أبي حاتم، قال (٢٣١): "قيل للثوري: لِمَ لَمْ تسمع من نعيم بن أبي هند؟ قال: كان يتناول علياً ﷺ". أه

وهذه الحكاية بصيغة التمريض، "قيل"، وهي منقطعة بين أبي حاتم، والثوري، فكيف يرمى ببذعة تقوم على مثل هذه الرواية؟!

والذي عن أبي حاتم في كتاب ولده أنه قال (٢٣٢): "صالح الحديث، صدوق".

وقد وثقه النسائي (٢٣٣)، وابن سعد (٢٣٤)، وابن حبان (٢٣٥)، والعجلي (٢٣٦)، والذهبي (٢٣٧).

أحاديثه في الصحيحين:

أخرج البخاري له حديثاً واحداً معلقاً، ومسلم أربعة أحاديث على النحو الآتي:

١ - أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً في البيوع، قال (٢٣٨): حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا منصور، أن ربي بن حراش حدثه، أن حذيفة ﷺ

حدثه، قال: قال النبي ﷺ: تلقت الملائكة روح رجل ممن كانوا قبلكم، فقالوا: أعملت من الخير شيئاً؟ قال: كنت أمر فتيتاني أن ينظروا، ويتجاوزوا عن الموسر، قال: فتجاوز الله عنه".

قال أبو عبد الله: وقال أبو مالك عن ربي: "كنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر"، وتابعه شعبة، عن عبد الملك، عن ربي، وقال أبو عوانة، عن عبد الملك، عن ربي: "وانظر الموسر، وأتجاوز عن المعسر"، وقال نعيم بن أبي هند، عن ربي: "فأقبل من الموسر، وأتجاوز عن المعسر".

وأخرجه مسلم في المساقاة قال (٢٣٩): حدثنا أحمد ابن عبدالله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا منصور، عن ربي بن حراش، أن حذيفة حدثهم.. وفيه "أن ينظروا المعسر، ويتجاوزوا عن الموسر".

ثم قال: حدثنا علي بن حجر، وإسحاق بن إبراهيم، واللفظ لابن حجر، قالوا: حدثنا جرير، عن المغيرة، عن نعيم بن أبي هند، عن ربي بن حراش.. وفيه "فكنت أقبل الميسور، وأتجاوز عن المعسر".

قال ابن حجر (٢٤٠): "قال ابن التين: رواية من روى "وانظر الموسر" أولى من رواية من روى "وانظر المعسر" لأن إنظار المعسر واجب".

قلنا: متابعة نعيم، عن ربي، لعبد الملك عن ربي، والتي أخرجه البخاري معلقة، ومسلم متابعة هي الأولى بالرجحان من ناحية شرعية، ففيها قبول ما تيسر، والتجاوز عما تعسر، أو إنظار الميسور إلى ما شاء الله، وأما الذي تأكد له إعساره فكان يسامحه ويتجاوز عنه، من أجل ذلك جاء البخاري بهذه الرواية التي ليست على شرطه معلقة، ومسلم متابعة حتي يبين الفهم الصحيح لهذا الحديث، وإن كان من طريق ليست في أعلى درجات الصحة.

٢ - أخرج مسلم في الإيمان قال (٢٤١): حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا أبو خالد، يعني: سليمان بن حبان، عن سعد بن طارق، عن ربي، عن حذيفة، قال: كنا عند

الخاتمة:

من خلال العرض السابق نستطيع إجمال أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث فيما يأتي:

١ - إن النصب لم يكن مشتهراً بين علمائنا، ورواة الآثار بدليل هذا العدد القليل، الذي ذكر بنصب بشكل عام، وفي الصحيحين بشكل خاص، عكس من ذكر بتشيع، حيث بلغوا حوالي عشرين راوياً في صحيح البخاري وحده^(٢٤٤)، مما يعني أن أهل السنة لم يكن عندهم هذا الاتجاه بشكل عام، وإن ظهر من بعضهم، فهم لا يكادون يذكرون، وإنما وقع هذا من عوام الناس جهلاً وحمية.

٢ - إن ذكر هؤلاء الرواة ونقدهم من قبل علماء الجرح والتعديل إنما يدل على هذه المنهجية الرائعة التي تتسم بالموضوعية والشفافية، فإن هذا الأمر دين، ونحن ننظر فيمن نأخذ عنه ديننا، وإن يكن من أهل السنة، فإن الميزان يجري عليه، لكن في المقابل هل يوجد في كتب الجرح والتعديل عند الشيعة نقد لراو بسبب شتم صحابي، أو لعنه؟!.

٣ - إن انبراء علمائنا لتبديع النواصب، والتحذير من بغض علي عليه السلام، وشتمه قلل من هذه الظاهرة في المجتمع الإسلامي بشكل كبير، ولم يبق إلا قلة ليست لها شأن يذكر.

والذي يرجح ما ذهبنا إليه أن ما عرضناه من منهج الشيخين في الرواية لأصحاب البدع عدم الإكثار عنهم، والرواية لهم في المتابعات، والشواهد، أو مقرونين بغيرهم، أو عدم الرواية لهم في الأحكام، كما سيأتي شرحه في النتيجة التالية.

٤ - إن عدد الرواة الذين ذكروا بنصب في الصحيحين بلغ سبعة عشر راوياً - وأسد بن موسى ذكر بينهم خطأ كما بينا - ويمكن أجمال أحوالهم، وعدد مروياتهم في الصحيحين، والكيفية التي أخرج فيها الشيخان لهم، وهل ثبت في حقهم ما رموا به من بدعة النصب، أم لا؟ على النحو الآتي:

عمر، فقال: أيكم سمع رسول الله ﷺ، يذكر الفتن..". وحدثني ابن أبي عمر، حدثنا مروان الفزاري، حدثنا أبو مالك الأشجعي، عن ربيعي، قال: لما قدم حذيفة من عند عمر جلس، فحدثنا..

وحدثني محمد بن المثنى، وعمر بن علي، عن عقبة، عن مكرم العمي، قالوا: حدثنا محمد بن أبي عدي، عن سليمان التيمي، عن نعيم بن أبي هند، عن ربيعي بن خراش، عن حذيفة... وهو متابعة لسعد بن طارق، وأبي مالك الأشجعي، عن ربيعي، به.

٣ - أخرج مسلم في الفتن، وأشراف الساعة، قال^(٢٤٢): حدثنا علي بن حجر، حدثنا شعيب بن صفوان، عن عبد الملك بن عمير، عن ربيعي بن خراش، عن عقبة بن عمرو، أبي مسعود الأنصاري، قال: انطلقت مع أبي إلى حذيفة بن اليمان، فقال له عقبة: حدثني ما سمعت من رسول الله ﷺ، في الدجال، قال: إن الدجال يخرج، وإن معه ماءً، وناراً...". فقال عقبة: وأنا قد سمعته تصديقاً لحذيفة.

حدثنا علي بن حجر السعدي، وإسحاق بن إبراهيم، واللفظ لابن حجر، قال إسحاق: أخبرنا، وقال ابن حجر: حدثنا جرير، عن المغيرة، عن نعيم بن أبي هند، عن ربيعي بن خراش، قال: اجتمع حذيفة، وأبو مسعود...". وهو أيضاً متابعة لعبد الملك بن عمير، عن ربيعي، كما نرى.

٤ - أخرج مسلم في صفات المنافقين قال^(٢٤٣): حدثنا عبيد الله بن معاذ، ومحمد بن عبد الأعلى القيسي، قالوا: حدثنا المعتمر، عن أبيه، حدثني نعيم بن أبي هند، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال أبو جهل: هل يعفر محمد وجهه أظهركم؟...

وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأصول، وليس في المتابعات، والشواهد كسابقه، والنص الوارد جاء في معرض الحديث عن السيرة النبوية التي يتجوز فيها، ويترخص، بعكس الأحكام التي يتشدد فيها العلماء.

اسم الراوي	البخاري		مسلم		ملحوظات
	أصل	متابعة	أصل	متابعة	
١ - أحمد بن حنبل	×	×	١	٣١	لم يثبت في حقه النصب
٢ - إسحاق بن سويد	×	١	×	٣	لم يثبت في حقه النصب
٣ - إسماعيل بن سميع	×	×	×	٢	لم يثبت في حقه النصب
٤ - أسد بن موسى	×	خت	×	×	ذكر في النواصب خطأ
٥ - بهز بن أسد	×	٥ خت ٢	٤	٦٣	لم يثبت في حقه النصب
٦ - ثور بن يزيد	٢	٢	×	×	وثقه العلماء، ولم يعلم منه شتم، ولا كذب
٧ - حريز بن عثمان	١	١	×	×	رجع عن النصب
٨ - حصين بن نمير	×	١	×	×	احتمله العلماء، ولم يكن داعية
٩ - خالد بن سلمة	×	×	١	×	لم يثبت في حقه النصب
١٠ - زياد بن علاقة	١	٢	×	٦	لم يثبت في حقه النصب
١١ - عبد الله بن زيد	١	خت ٢	×	×	لم يثبت في حقه النصب
١٢ - عبد الله بن سالم	١	خت ٢	×	×	احتمله العلماء، ولم يكن داعية
١٣ - عبد الله بن شقيق	×	×	١	١٣	احتمله العلماء، ولم يكن داعية
١٤ - قيس بن أبي حازم	١٧	١٠	٧	١٤	لم يثبت في حقه النصب
١٥ - محمد بن زياد	١	×	×	×	لم يثبت في حقه النصب
١٦ - مغيرة بن مقسم	×	٩ خت ٢	١	١٥	لم يثبت في حقه النصب
١٧ - ميمون بن مهران	×	×	×	١	احتمله العلماء، ولم يكن داعية
١٨ - نعيم بن أبي هند	×	خت ١	١	٣	احتمله العلماء، ولم يكن داعية

الأحكام، وثلاثة عشر حديثاً في المتابعات، والشواهد، وميمون بن مهران، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً في المتابعات، والشواهد، كما اتفق البخاري ومسلم على الإخراج لنعيم بن أبي هند، لكن أخرج له البخاري حديثاً واحداً تعليقاً، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً في الأصول في غير الأحكام، وثلاثة أحاديث في المتابعات، والشواهد، ومجموعها ستة وعشرون حديثاً غالبها في المتابعات والشواهد، وما أخرج منها في الأصول كان في غير الأحكام، أما الذين لم يثبت في حقهم التهمة بالنصب فإن الشيخين لم يكثر الرواية عنهم من باب أخذ الحيطة، والتحرز لكتايبهما من أي

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم من ذكر لم يثبت في حقه الرمي ببدة النصب، ويمكن أن يرمى بها سبعة فقط، انفرد البخاري بالإخراج لأربعة منهم، وهم؛ ثور بن يزيد، وأخرج له أربعة أحادي، اثنين في الأصول، وآخرين في المتابعات والشواهد، وحريز، وقد أخرج له حديثين في غير الأحكام، وأحدهما شاهد، وحصين، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعة، وعبد الله بن سالم وأخرج له البخاري حديثاً واحداً في الأصول في غير الأحكام، واثنين تعليقاً، وانفرد مسلم بالإخراج لاثنتين منهم هما؛ عبد الله بن شقيق، وقد أخرج مسلم له حديثاً واحداً في الأصول في غير

شبهة أو مطعن، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على شدة تحري الشيخين، وحرصهما على المستوى الرفيع لكتابيهما، وبالفعل فقد حازا على أرفع مكانة بين كتب السنة قاطبة.

٥ - الملاحظ أن معظمهم يأتون في الطبقات الأولى التي ذكرها ابن حجر في تقريبه، فقيس من الثانية، وإسحاق، وزيد، وعبد الله بن زيد، وعبد الله بن شقيق، من الثالثة، وإسماعيل، ومحمد بن زيد، وميمون، ونعيم، من الرابعة، وحريز، وخالد، من الخامسة، ومغيرة، من السادسة، فاثنا عشر من أصل سبعة عشر منهم يأتون في طبقة التابعين، المشتهرة بصدق اللهجة والبعد عن الكذب، وهذا له دلالة أخرى على أن النصب بدأ ينقرض بعد هذا العصر، ولم يعد يعتني به -بعد ذلك- إلا من كان في قلبه مرض.

٦ - الملاحظ أيضا من خلال مواطن الرواة أن أهل الشام لم يذكر فيهم من الرواة النواصب-في الصحيحين- إلا ثور، وحريز، وعبد الله بن سالم، والباقي إما كوفي، أو بصري، أو واسطي، وهذا يدل دلالة واضحة على أثر البيئة المحيطة في الحكم على الرواة، فقد احتمل العلماء من بعض أهل الشام الوقوع في شيء من النصب، إلا من غال فيه فيستحق أن يقدر به، على عكس أهل العراق الذين اشتهر فيهم التشيع، فلم يحتمل من أحدهم الخروج على الإجماع بتقديم علي، رضي الله عنه، على عثمان رضي الله عنه، وفي ظننا أن هذه قاعدة في الجرح والتعديل يجب أن تدرس بشكل كاف، وواع من غير تعسف، أو استباق للنتائج.

الهوامش:

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [١٧١]: النساء]، وقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [٢٧: الحديد]، وقوله ﷺ: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا..."، أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل

- (توفي ٨٧٠/هـ ٢٥٦م)، الجامع الصحيح، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، كتاب الإيمان، باب الدين يسر رقم (٣٩).
- (٢) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء رقم (٣٤٤٥)، وأحمد، ابن محمد بن حنبل الشيباني (توفي ٢٤١/هـ ٨٥٥م)، المسند، بيروت، دار صادر، ١٩٧٨م (٢ط)، ج ١، ص ٢٣.
- (٣) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (توفي ٣٩٥/هـ ١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٢٠٩-٢١٠.
- (٤) الرازي، محمد بن أبي بكر (توفي ٦٦٦/هـ ١٢٦٨م)، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر بك، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١م، ص ٤٣.
- (٥) الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب بن محمد (توفي ٨١٧/هـ ١٤١٥م)، القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٠٦.
- (٦) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (توفي ٧٢٨/هـ ١٣٢٨م)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن العاصمي، الرياض، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين ج ٤، ص ١٠٧-١٠٨.
- (٧) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢/هـ ١٤٤٩م)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، اعتنى بها محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ص ٨٥.
- (٨) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٤٣٤.
- (٩) ابن منظور، محمد بن المكرم (توفي ٧١١/هـ ١٣١١م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج ١، ص ٧٥٨-٧٦٢.

- (١٠) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٧٠.
- (١١) المرجع السابق، ج ٥، ص ٣٧٤.
- (١٢) ابن حجر، هدي الساري، ص ٤٥٩.
- (١٣) قال ابن حجر في فتح الباري، ج ١٣، ص ٥٣٧: "وقع في شرح الوجيز للرافعي ثم ذكر الخوارج قال هم فرقة من المبتدعة خرجوا على علي حيث اعتقدوا انه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرضاه بقتله ومواطنه إياهم ويعتقدون أن من أتى

عنه قبوله كما سيأتي.

(٢٠) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٧، وقال المحقق: "لم أهدت إلى ترجمة أحد من رجال إسناده".

(٢١) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٨، وقال المحقق: "إسناده صحيح".

(٢٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٨، وقال المحقق: "إسناده لا بأس به".

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٠.

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٩٨-١٩٩. لكن في إطلاق الخطيب نظر، قال ابن حجر في هدي الساري ص ٣٩٤: "حكى البرقي عن مالك أنه سئل: كيف رويت عن داود ابن الحصين وثور بن يزيد وذكر غيرهما وكانوا يرون القدر، فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا".

(٢٦) انظر فايز عبد الفتاح أبو عمير، من ضعفهم ابن حزم في كتابه المحلى بالآثار وهم ممن يحتج بهم، مجلة كلية المعارف الجامعة، العراق، السنة ٣، العدد ٤، ٢٠٠٢م، ص ٨٤ وما بعدها.

(٢٧) الخطيب، الكفاية، ص ١٩٥.

(٢٨) ابن حبان، محمد بن حبان البستي (توفي ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، الثقات، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٨٠م (ط ١)، ج ٦، ص ١٤٠.

(٢٩) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (توفي ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ١٩٧٧م، ط ٢، ص ١٦.

(٣٠) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣٢٥.

(٣١) ابن حجر، هدي الساري، ص ٤٢٥.

(٣٢) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣٢٤. وانظر الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩هـ/ ٨٧٣م)، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، (ط ١)، ص ٣٢، وفيه تصرف يسير من قبل السيوطي.

(٣٣) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٨٥.

(٣٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (توفي ٧٤٨هـ/ ١٣٤٨م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب

كبيرة فقد كفر واستحق الخلود في النار ويطعنون لذلك في الأئمة، انتهى. وليس الوصف الأول في كلامه وصف الخوارج المبتدعة وإنما هو وصف النواصب اتباع معاوية بصفين، وأما الخوارج فمن معتقدهم تكفير عثمان وانه قتل بحق ولم يزلوا مع علي حتى وقع التحكيم بصفين فأنكروا التحكيم وخرجوا على علي وكفروه".

(١٤) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٦٩، في ترجمة الحاكم: "أخرج مسلم عن علي قال: "إنه لعهد النبي الأُمِّي ﷺ، إليّ إنه لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق"، وهذا أشكل الثلاثة فقد أحبه قوم لا خلاق لهم وأبغضه بجهل قوم من النواصب فالله أعلم".

قال الأرناؤوط: وجدت على هامش الأصل تعليق على استشكل الذهبي، ونصه: "قلت: لا إشكال فالمراد لا يحبك الحب الشرعي المعتد به عند الله تعالى، أما الحب المتضمن لتلك البلايا والمصائب فلا عبرة به، بل هو وبال على صاحبه كما أحببت النصاري المسيح"، قلت: يبقى الإشكال الآخر وهو الكره، فمن كرهه عليا رضي الله تعالى عنه فما هو؟!...

(١٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٥، ص ١١١.

(١٦) كاتبه/ سلمة عبد القادر، www.fanoor.com.

(١٧) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص ٥٢. وانظر، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (توفي ٩١١هـ/ ١٥٠٦م)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م، (ط ٢)، ج ١، ص ٣٢٤، والتهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٧٢م (ط ٣)، ص ٢٢٧.

(١٨) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (توفي ٤٦٣هـ/ ١٠٤٦م)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمايطي، دمنهور، مصر، مكتبة ابن عباس (ط ١)، ج ١، ص ٣٨٥.

(١٩) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٦، وقال المحقق: "إسناده ضعيف، فيه الأُردي وهو ضعيف"، ويرده ما ثبت

التي تكون قرب القيامة، ج ١، ص ١٠٩، رقم (١١٧)، وأخرجه البخاري، التاريخ الكبير، ج ٥، ص ١٠٩. عن محمد بن عباد عن عبدالعزيز الدراوردي به، والحاكم، المستدرک، ج ٤، ص ٢٠٥ من طريق إبراهيم ابن المنذر الحزامي عن الدراوردي وأبي علقمة به.

(٤٤) ابن حجر، تقريب التهذيب رقم (٣٥٨).
(٤٥) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٨٩، وانظر تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٠٦.
(٤٦) العجلي، أحمد بن عبد الله (توفي ٧٧٥هـ/٢٦١هـ)، تاريخ الثقات، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م، (ط ١)، ج ١، ص ٢١٩.

(٤٧) معروف، تحرير التقريب، ج ١، ص ١١٨.
(٤٨) كما مر آنفاً فقد نقل ابن حجر عن أبي العرب القيرواني أن إسحاق كان يشتم ويسب، فليُنظر وليحرر.
(٤٩) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب شهرها عيد لا ينقصان رقم (١٩١٢).
(٥٠) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصيام، باب معنى قوله ﷺ، شهرها عيد لا ينقصان، ج ٢، ص ٧٦٦، رقم (١٠٨٩).

(٥١) المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، ج ١، ص ٦٤، رقم (٣٧).
(٥٢) المرجع السابق، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباز في المزفت، ج ٣، ص ١٥٧٨، رقم (١٩٩٥).
(٥٣) ابن حجر، التقريب، رقم (٣٩٩).
(٥٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٦٠، وانظر العجلي، الثقات، ج ١، ص ٢٢٢.

(٥٥) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٥١٣.
(٥٦) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٠٧.
(٥٧) ابن حجر، هدي الساري، ص ٤٥٩.
(٥٨) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٠٧.
(٥٩) ابن حجر، تقريب التهذيب رقم (٤٥٢).
(٦٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٠٥.
(٦١) هم أصحاب أبي بَيَّهَس، وهم من فرق الصُّفَرِيَّة، ويعتقدون أن كل صاحب كبيرة فيها حد، فإنه لا يكفر حتى يرفع إلى الإمام، فإذا أقام عليه الحد، فحينئذ يكفر. انظر أبي محمد علي بن حزم الأندلسي

الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م، (ط ٩)، ج ٥، ص ٢٧٢.

(٣٥) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ١٩٩١م، (ط ٣)، رقم (٧٤).
(٣٦) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، تهذيب التهذيب، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٧هـ، (ط ١)، ج ١، ص ٥٩.

(٣٧) المزي، جمال الدين يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م، (ط ٣)، ج ١، ص ٣٩٩.
(٣٨) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (توفي ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ج ١، ص ١١٨.
(٣٩) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (توفي ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: عزت عطية وزميله، مصر، دار الكتب الحديثة، ج ١، ص ٦٤.

(٤٠) على سبيل المثال قال في عكرمة مولى ابن عباس (التقريب: رقم ٤٦٧٢): "لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدعة".

(٤١) معروف، بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، (ط ١)، ج ١، ص ٧٠.

(٤٢) مسلم، ابن الحجاج النيسابوري (توفي ٢٦١هـ/٧٧٥م)، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء الكتب العلمية، هنا سأذكر الأرقام فقط لأن المقام لا يتسع وكذا في الرواة الذين يكثر عدد مروياتهم الذين سيذكروا فيما بعد، (٨)، (٢١)، ٢٢٩، ٥٧٨، ١٠٣٤، ١٠٦٠، ١١٩٦، ١٢٥٦، ١٢٦٦، ١٣١٢، ١٤٣٨، ١٤٨٠، ١٥٢٥، ١٦٥٦، ١٦٦٨، ١٨٥٦، ١٨٧٠، ٢٠٩١، ٢٢٥٥، ٢٣١٩، ٢٣٢٧، ٢٤٦٨، ٢٥٠٥، ٢٥٣٢، ٢٥٦٥، ٢٥٨٤، ٢٦٥٢، ٢٧٧٣، ٢٨٨٨، ٢٩٨٤، (٣٠٢٥).

(٤٣) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان باب في الريح

- (ت ٤٥٦هـ)، الفصل في الملل والنحل، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، ١، ج ٣، ص ١٢٦.
- (٦٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ١، ص ٧٩. والبخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٣٥٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٧١.
- (٦٣) المرجع السابق.
- (٦٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ١٧٢.
- (٦٥) المزي، تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٠٩.
- (٦٦) الفسوي، التاريخ، ج ٣، ص ١٠٢.
- (٦٧) ابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٣١.
- (٦٨) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ١، ص ٢٨٤.
- (٦٩) مسلم، الجامع الصحيح الأرقام (١٥٧٥، ٢٩٨٦).
- (٧٠) ابن حجر، تقريب التهذيب رقم (٧٧١).
- (٧١) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٩٣.
- (٧٢) المرجع السابق، ص ٤٥٩.
- (٧٣) المزي، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٢٥٩.
- (٧٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٣٥٣.
- (٧٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٤٩٨.
- (٧٦) التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص ١٧٧.
- (٧٧) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٩٤.
- (٧٨) المزي، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤٢٣-٤٢١.
- (٧٩) الفسوي، التاريخ، ج ٢، ص ٣٨٦.
- (٨٠) البخاري، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ١٨١.
- (٨١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٢، ص ٥٣١.
- (٨٢) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٩٤.
- (٨٣) قال ابن حجر في ترجمة ثور بن زيد: "حكي عن مالك أنه سئل، كيف رويت عن داود بن الحصين، وثور بن زيد، وذكر غيرهما، وكانوا يرون القدر، فقال: كانوا لأن يخرؤا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا". هدي الساري، ص ٣٩٤.
- (٨٤) انظر البخاري، الجامع الصحيح، الأرقام (٢٠٧٢، ٢٩٢٤).
- (٨٥) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل (٢١٢٨).
- (٨٦) انظر أحمد، المسند، ج ٤، ص ١٣١، وج ٥، ص ٤١٤.
- (٨٧) ابن ماجه، السنن، كتاب التجارات، باب ما يرجى في كيل الطعام من البركة، (٢٢٣١).
- (٨٨) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأطعمة، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه (٥٤٥٨).
- (٨٩) المصدر السابق (٥٤٥٩).
- (٩٠) انظر أبا داود، السنن، (٣٨٤٩)، والترمذي، السنن (٣٤٥٦)، وابن ماجه، السنن (٣٢٨٤)، وأحمد المسند، ج ٥، ص ٢٥٢.
- (٩١) أحمد، المسند، ج ٥، ص ٢٦١.
- (٩٢) ابن حجر، التقريب رقم (١١٨٤).
- (٩٣) العجلي، الثقات، ج ١، ص ٢٩١.
- (٩٤) الذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٢١٤.
- (٩٥) العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى (توفي ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبدالمعطي قلنجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م (ط ١)، ج ١، ص ٣٢١.
- (٩٦) المزي، تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٥٧٦، هامش رقم (١).
- (٩٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ١، ص ٣٢١.
- (٩٨) ابن حجر، التقريب رقم (٥١٤٣).
- (٩٩) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ١، ص ٣٢٢.
- (١٠٠) المزي، تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٥٧٥.
- (١٠١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (توفي ٤٦٣هـ/ ١٠٧٢م)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٨، ص ٢٦٨.
- (١٠٢) البخاري، التاريخ الكبير، ج ٣، ص ١٠٤.
- (١٠٣) المزي، تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٥٧٢، هامش رقم (٣).
- (١٠٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج ١، ص ٣٢٢.
- (١٠٥) المصدر السابق.
- (١٠٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٢٨٩.
- (١٠٧) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب رقم (٥)، رقم (٣٥٠٩).
- (١٠٨) ابن حجر، فتح الباري، ج ٦، ص ٥٤١.
- (١٠٩) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٤٦).

- (١١٠) المرجع السابق رقم (٣٥٤٥).
 (١١١) ابن حجر، التقریب رقم (١٣٨٩).
 (١١٢) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٩٨.
 (١١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٣٩٢.
 (١١٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١٩٧-١٩٨.
 (١١٥) العجلي، الثقات، ج ١، ص ٣٠٧.
 (١١٦) الذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٢٣٨.
 (١١٧) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد، رقم (٣٤١٠).
 (١١٨) المرجع السابق، الطب، باب من لم يرق، رقم (٥٧٥٢).
 (١١٩) المرجع السابق، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره رقم (٥٧٠٥).
 (١٢٠) المرجع السابق، كتاب الرقاق، باب "ومن يتوكل على الله فهو حسبه" رقم (٦٤٧٢).
 (١٢١) المرجع السابق، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب رقم (٦٥٤١).
 (١٢٢) ابن حجر، التقریب رقم (١٦٤١).
 (١٢٣) الذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٢٧٠.
 (١٢٤) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (توفي ١٢٠١هـ/١٢٠١م)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، (ط١)، ج ١، ص ٢٤٦.
 (١٢٥) ابن عدي، أحمد بن عبد الله (توفي ٣٦٥هـ/٩٦٧م)، الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٥م، (ط٢)، ج ٣، ص ٨٩٢.
 (١٢٦) المزي، تهذيب الكمال، ج ٨، ص ٨٨، هامش (١).
 (١٢٧) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (توفي ٣٢٧هـ/٩٣٨م)، الجرح والتعديل، حيدر آباد، مطبعة دار المعارف العثمانية، ١٩٥٢م، (ط١)، ج ٣، ص ٣٣٥.
 (١٢٨) المزي، تهذيب الكمال، ج ٨، ص ٨٥.
 (١٢٩) ابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٢٥٥.
 (١٣٠) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج ٣، ص ٨٩٤.
 (١٣١) معروف، تحرير التقریب، ج ١، ص ٣٤٥.
 (١٣٢) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، ج ١، ص ٢٨٢، رقم (٣٧٣).
 (١٣٣) أحمد، المسند، ج ٦، ص ٧٠، ١٥٣، ١٧٨. وأبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر، رقم (٩)، وابن ماجه، السنن، كتاب الطهارة، باب ذكر الله تعالى ﷻ على الخلاء، رقم (٣٠٢).
 (١٣٤) ابن حجر، التقریب، رقم (٢٠٩٢).
 (١٣٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٥٤٠.
 (١٣٦) المزي، تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٥٠٠.
 (١٣٧) العجلي، الثقات، ج ١، ص ٣٧٣.
 (١٣٨) ابن حبان، الثقات، ج ٤، ص ٣٥٨.
 (١٣٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٣٨١.
 (١٤٠) معروف، تحرير التقریب، ج ١، ص ٤٢٧.
 (١٤١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ، الدين النصيحة رقم (٥٧، ٥٨).
 (١٤٢) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ج ١، ص ٧٥، رقم (٥٦).
 (١٤٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، رقم (١٠٤٣).
 (١٤٤) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف، ج ٢، ص ٦٣٠، رقم (٩١٥).
 (١٤٥) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس، الأرقام (١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢).
 (١٤٦) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف، ج ٢، ص ٦٢٧-٦٣٠، الأرقام (٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤).
 (١٤٧) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التهجد، باب قيام الليل، رقم (١١٣٠).
 (١٤٨) المصدر السابق، كتاب التفسير، تفسير سورة الفتح، باب "ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك" رقم (٤٨٣٦).
 (١٤٩) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب إكثار الأعمال، ج ٤، ص ٢١٧١، رقم (٢٨١٩).
 (١٥٠) المصدر السابق.

- (١٥١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، تفسير سورة الفتح، باب "ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك" رقم (٤٨٣٦)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب إكثار الأعمال، ج٤، ص٢١٧١، رقم (٢٨١٩).
- (١٥٢) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، ج١، ص٣٣٦-٣٣٧، رقم (٤٥٧، ٤٥٨).
- (١٥٣) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، ج٢، ص٧٧٨، رقم (١١٠٦).
- (١٥٤) المصدر السابق.
- (١٥٥) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإمارة، باب حكمة من فرق أمر المسلم، وهو مجتمع، ج٣، ص١٤٧٩، رقم (١٨٥٢).
- (١٥٦) المصدر السابق، ج٣، ص١٤٨٠.
- (١٥٧) العجلي، الثقات، ج٢، ص٣٠.
- (١٥٨) ابن حجر، التقريب، رقم (٣٣٣٣).
- (١٥٩) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الكاتب (توفي ٢٣٠هـ / ٨٤٥م)، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، ج٧، ص٨٣.
- (١٦٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٢٢٦.
- (١٦١) الذهبي، الكاشف، ج٢، ص٨٨.
- (١٦٢) الذهبي، الميزان، ج٢، ص٤٢٥-٤٢٦.
- (١٦٣) البخاري، الجامع الصحيح، الأرقام (١٦، ٢١٣، ٢٣٣، ٦٠٣، ١٣٦٤، ١٥٤٧، ٣٧٤٤، ٤٣٨٥، ٤٧٩٢، ٥٤٦٤، ٦١٤٩).
- (١٦٤) المصدر السابق، الأرقام (٦٢٨، ٦٧٧، ٧٩٨، ٤٣٠٢، ٥٢١٣، ٥٧٢١).
- (١٦٥) مسلم، الجامع الصحيح، الأرقام (٤٣، ١١٠، ٣٣٥، ٣٧٨، ٦٩٠، ٩٢٠، ٩٥٣، ٩٩٤، ١١٤١، ١١٥٩، ١٢٠١، ١٣٢١، ١٤٦١، ١٥٨٧، ١٦٤٩، ١٦٦٨، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٧٠٩، ١٩٢٠، ٢٣٢٣، ٢٤١٩، ٢٥٦٨، ٢٥٧٧، ٢٥٩٥، ٢٨٨٩).
- (١٦٦) المصدر السابق الأرقام (٦٧٤، ٩٤٧، ١٦٤١، ١٦٩٦، ١٩٥٥).
- (١٦٧) ابن حجر، التقريب، رقم (٣٣٣٥).
- (١٦٨) تهذيب الكمال (ج١، ص٥٥٠).
- (١٦٩) ابن حجر، هدي الساري (ص٤١٣).
- (١٧٠) ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٣٦ و٣٧، ص٣٣٢.
- (١٧١) أبو دود، سليمان بن الأشعث (توفي ٢٧٥هـ / ٨٨٩م)، السنن، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، الأرقام (١١٦٢، ١٥٨٢، ٤٢٤٢).
- (١٧٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحرث والمزارعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع، رقم (٢٣٢١).
- (١٧٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ، لو كنت متخذًا خليلاً رقم (٣٦٦٩).
- (١٧٤) المرجع السابق، كتاب الطب، باب رقية العين رقم (٥٧٣٩).
- (١٧٥) ابن حجر، التقريب رقم (٣٣٨٥).
- (١٧٦) الذهبي، الكاشف، ج٢، ص٩٦.
- (١٧٧) ابن سعد، الطبقات، ج٧، ص١٢٦.
- (١٧٨) المزي، تهذيب الكمال، ج١٥، ص٩١.
- (١٧٩) العجلي، الثقات، ج٢، ص٣٧.
- (١٨٠) العجلي، الضعفاء الكبير، ج٢، ص٢٦٥.
- (١٨١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٥، ص٨١.
- (١٨٢) ابن حبان، الثقات، ج٥، ص١٠.
- (١٨٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٤، ص١٤٨٦.
- (١٨٤) مسلم، الجامع الصحيح، الأرقام (١٧٨، ٢٧٨، ٣٣٩، ٥٨٨، ٧٠٥، ٧١٧، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٤٩، ٧٥٠، ١١٥٦، ١٢٢٣، ٢٥٣٤).
- (١٨٥) المصدر السابق، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ج٤، ص٢٢٠٢، رقم (٢٨٧٢).
- (١٨٦) ابن حجر، التقريب رقم (٥٥٦٦).
- (١٨٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٣٩٢-٣٩٣.
- (١٨٨) الحوَّاب: من مياه العرب، موضع في طريق البصرة. (ياقوت بن عبد الله الحموي (توفي ٦٢٦هـ، ١٢٢٩م)، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ج١، ص٣١٤).
- (١٨٩) الذهبي، الكاشف، ج٢، ص٤٠٣.
- (١٩٠) ابن حجر، هدي الساري، ص٤٣٦.
- (١٩١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٢٧١.

- (١٩٢) الذهبي، السير، ج ٣، ص ١٢٨.
- (١٩٣) البخاري، الجامع الصحيح، الأرقام (٥٥٤، ٥٥٣، ٣٠٢، ٣٦١٢، ٣٦٨٤، ٣٧٢٤، ٣٧٢٨، ٣٧٥٥، ٣٨٣٤، ٣٨٦٢، ٣٩٦١، ٤٠٢٢، ٤١٥٦، ٤٢٦٥، ٤٣٥٩، ٥٩٩٠).
- (١٩٤) البخاري، الجامع الصحيح، الجامع الصحيح، الأرقام (٥٧، ٧٣، ٩٠٠، ١٠٤١، ٣٥٩١، ٣٦٠٧، ٣٦٤٠، ٤٦١٥، ٥٦٧٢، ٧١٢٢).
- (١٩٥) مسلم، الجامع الصحيح، الأرقام (٢١٥، ٦٣٣، ٨١٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٨٥٨، ٢٩٦٦).
- (١٩٦) مسلم، الجامع الصحيح، الأرقام (٥١، ٥٦، ٤٦٦، ٨١٦، ٩١١، ١٠٤٢، ١٤٠٤، ١٨٣٣، ١٩٢١، ٢١٥٢، ٢٣١٩، ٢٦٨١، ٢٩١٢، ٢٩٣٩).
- (١٩٧) ابن حجر، التقریب رقم (٥٨٨٩).
- (١٩٨) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٣١.
- (١٩٩) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٥١٦.
- (٢٠٠) ابن معين، تاريخه، ج ٤، ص ٤٢٨.
- (٢٠١) ابن شاهين، الثقات رقم (١١٩٧).
- (٢٠٢) ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ٣٧٢.
- (٢٠٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٥٥١.
- (٢٠٤) العجلي، الثقات، ج ٢، ص ٢٩٤.
- (٢٠٥) ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٤٦٤.
- (٢٠٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢٢٩.
- (٢٠٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٦٥.
- (٢٠٨) ابن حجر، هدي الساري، ص ٤٤٥، قال: "أحد الأئمة متفق على توثيقه لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة قال: كان يدلّسها، وإنما سمعها من حماد، قلت: ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه واحتج به الأئمة"، وانظر هدي الساري أيضا ص ٤٦٠.
- (٢٠٩) ابن حجر، التقریب رقم (٦٨٥١).
- (٢١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٠.
- (٢١١) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٤٠١.
- (٢١٢) النسائي، أحمد بن علي بن شعيب (توفي ٣٠٣هـ/ ٩١٥م)، تسمية فقهاء الأمصار، تحقيق: مشهور حسن وعبد الكريم وريكات، الزرقاء، مكتبة المنار،
- ١٩٨٧م، (ط١)، ص ١٢٨.
- (٢١٣) البخاري، الجامع الصحيح، الأرقام (١٩٧٨، ٢١٢٧، ٢٣٨٥، ٢٤٠٦، ٢٥٤٣، ٣٢٨٨، ٣٤٧٣، ٦٥٧٦، ٧٣٨١).
- (٢١٤) المصدر السابق الأرقام (٣٣١٧، ٤٩٣٠).
- (٢١٥) مسلم، الجامع الصحيح، الأرقام (٧٠، ١٣٣، ٢٨٨، ٧١٥، ٨٢٤، ٨٢٧، ١٤٨٠، ١٥٦٠، ١٥٩٧، ٢٠٢٧، ٢١٩٣، ٢٢٩٧، ٢٣٨٣، ٢٥٢٥، ٢٩٣٥).
- (٢١٦) المصدر السابق، رقم (٢٥٢٣).
- (٢١٧) ابن حجر، التقریب رقم (٧٠٤٩).
- (٢١٨) الذهبي، الكاشف، ج ٣، ص ١٩٣.
- (٢١٩) العجلي، الثقات، ج ٢، ص ٣٠٧.
- (٢٢٠) أحمد، ابن محمد بن حنبل الشيباني (توفي ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله محمد عباس، بيروت، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٨، (ط١)، ج ١، ص ٩٣.
- (٢٢١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٢٣٤.
- (٢٢٢) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٢١٤.
- (٢٢٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٤٧٧.
- (٢٢٤) ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ٤١٧.
- (٢٢٥) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٢١٤.
- (٢٢٦) المرجع السابق، ج ٢٩، ص ٢١٦.
- (٢٢٧) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصيد والذباح باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، ج ٣، ص ١٥٣٣، رقم (١٩٣٢).
- (٢٢٨) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٥٣٤، رقم (١٩٣٣).
- (٢٢٩) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٥٣٤، رقم (١٩٣٤).
- (٢٣٠) ابن حجر، التقریب رقم (٧١٧٨).
- (٢٣١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٢٧١.
- (٢٣٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٤٦٠.
- (٢٣٣) المزي، تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٤٩٩.
- (٢٣٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٠٦.
- (٢٣٥) ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٥٣٦.
- (٢٣٦) العجلي، الثقات، ج ٢، ص ٣١٨.
- (٢٣٧) الذهبي، الكاشف، ج ٣، ص ٢٠٨.
- (٢٣٨) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب من

أنظر معسرا، رقم (٢٠٧٧).

(٢٣٩) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب المساقاة باب فضل

إنظار المعسر، ج٣، ص١١٩٤-١١٩٥، رقم (١٥٦٠).

(٢٤٠) ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٣٠٨.

(٢٤١) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان أن

الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، ج١، ص١٢٨-

(١٣٠) رقم (١٤٤).

(٢٤٢) المصدر السابق، كتاب الفتن وأشراط الساعة،

باب ذكر الدجال وصفته، ج٤، ص٢٢٥٠، رقم

(٢٩٣٤ / ٢٩٣٥).

(٢٤٣) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب صفات المنافقين

وأحكامهم، باب قوله: "إن الإنسان ليطغى"، ج٤،

ص٢١٥٤، رقم (٢٧٩٧).

(٢٤٤) أنظر، ابن حجر، هدي الساري، ص٤٥٩-٤٦٠.